وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

اثر التجارة الإلكترونية على قانون الجمارك

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطلبة:

بوقنور نادية

بن قلية سلافة

طيبي حنان

إشراف الأستاذ الدكتور:

عادل عميرات

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
لموشية سامية	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
عميرات عادل	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
قريشي رزيقة	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي له الفضل الأول والأخير في توفيقنا

لتحقيق هذا الانجاز

كما لا ننسى من يجدر بنا شكره بعد الله عز وجل

أستاذنا ومشرفنا

الأستاذ الدكتور عادل عميرات

فله الشكر الجزيل وأرقى وأسمى الاحترام تقديرا وعرفانا على كل

المجهودات المبذولة في توجيهنا

كما أشكر الذين سهلوا لنا كل السبل لإكمال هذه المسيرة

ولا ننسى كل من مد لنا

يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد

دون استثناء

مقدمة

مقدمة:

إنه عقب الثورة الرقمية وعولمة العالم في زمن الحال، تأثرت كافة المجالات برقمنة حياة الأفراد، وأكثر ما تأثر التجارة في ظل مبدأي السرعة والائتمان، ولأن البعد الجغرافي لم يعد عائق في الممارسة التجارية ظهر ما يسمى بالتجارة الالكترونية.

وقد شهدت التجارة الالكترونية في الجزائر في الجزائر تطورا سريعا وارتفاعا واسعا في عدد الناشطين والمهتمين بهذا المجال، ومن أجل التأطير القانوني لهذا النوع من المعاملات أصدر المشرع الجزائري قانون **18-05** المتعلق بالتجارة الالكترونية المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات في الجريدة الرسمية يوم **16 ماي 2018**[1].

هذه الأخيرة التي مهما جرى لابد أن تخضع للأطر والأنظمة القانونية، سواء الداخلية أو الجهوية أو الخارجية، وعلى رأس هذه الأنظمة القانونية ما يسمى بقانون الجمارك الذي أولى له المشرع الجزائري عناية خاصة منذ الاستقلال وسعى إلى تطوره لمواكبة التحديات العالمية، أين وصل إلى القانون **17-04** والمتضمن قانون الجمارك في الجريدة الرسمية يوم **16 فبراير 2017**[2] وقد غطى بعض الجوانب التي أثرت في هذا القانون بسبب التجارة الالكترونية، الأمر الذي جعله محل اهتمام الدارسين والباحثين.

أين تكتسي أهمية كبيرة لإشباع الثقافة القانونية في هذا الموضوع المستحدث، خاصة وأن الباحثين الجزائريين لم يعالجوه كثيرا.

طرح الإشكالية: وقد خصصنا لهذه المذكرة الإشكال التالي:

" **كيف تأثر قانون الجمارك بالتجارة الالكترونية؟**"

ومن خلال الإشكالية السابقة نكون أمام تساؤلات فرعية هامة:

[1] قانون **18-05** المتعلق بالتجارة الالكترونية المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات في الجريدة الرسمية يوم **16 ماي 2018**.

[2] القانون **17-04** والمتضمن قانون الجمارك في الجريدة الرسمية يوم **16 فبراير 2017**

- ما المقصود بالتجارة الالكترونية وفق قانون الجمارك؟

- فيما تتمثل جوانب تأثير التجارة الالكترونية على قانون الجمارك؟

أسباب اختيار الموضوع:

ولعل أبرز ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع:

أولا: الأسباب الموضوعية:

- الانتشار الكبير للتجارة الالكترونية على مستوى العالم عامة وفي الجزائر خاصة.
- حداثة الموضوع.
- نقص الدارسات التي عالجت تأثير التجار الالكترونية على قانون الجمارك

ثانيا: الأسباب الذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي لمعرفة كيفية تعامل مصالح الجمارك مع التجارة الالكترونية عبر الحدود.
- رغبة منا بإثراء الساحة العلمية بهذا الموضوع.

أهمية الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز الجوانب التالية:

- الجانب النظري للتجارة الالكترونية وقانون الجمارك.
- الأساليب الجديدة لإدارة الجمارك للتعامل مع التجارة الالكترونية.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

تحليل القواعد القانونية التي تحكم التجارة الالكترونية في مختلف جوانبها، وأثر إدارة الجمارك في التعامل معها، وكيفية تحصيل الرسوم والحقوق من طرف الجمارك للتجارة الالكترونية.

منهج الدراسة:

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

صعوبات الدراسة:

ككل باحث أثناء دراسته قد تواجهه صعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا منها:

- حداثة موضوع الدراسة وقلة الدراسات الجزائرية، مما يجعل المعطيات قصيرة وغير كافية لإجراء تحليل معمق عليها.
- شح المعلومات وندرة المراجع الخاصة بالتجارة الالكترونية وعلاقتها بقانون الجمارك مما جعلنا نركز في دراستنا للموضوع بشكل كبير على المقالات والدارسات المتوفرة على شبكة الانترنيت.
- عدم توفر قانون خاص ينظم ويضبط تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية.
- عدم توفر معلومات مفيدة في المديرية الجهوية للجمارك الجزائرية في تقرت والوادي بخصوص موضوع أثر التجارة الالكترونية على قانون الجمارك، ولم يتم توجيهنا إلى الجهة التي يمكن أن تفيدنا بالمعلومات الضرورية لدراستنا.

تقسيمات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وتغطية كافة جوانبه تم تقسيم هده الدراسة إلى فصلين:

ففي الفصل الأول قسم إلى مبحثين **وهما:**

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية

المبحث الثاني: ماهية قانون الجمارك

فيما تناولنا في الفصل الثاني مبحثين وهما:

المبحث الأول: الأساليب المستحدثة في إدارة الجمارك للتعامل مع التجارة الالكترونية.

المبحث الثاني: المعالجة الجمركية للتجارة الالكترونية.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتجا رة الالكترونية وقانون الجما رك

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن التجارة الالكترونية بمعزل عن الجمارك، للارتباط الوثيق بينهما فالأنظمة الجمركية تسمح بمراقبة التجارة الالكترونية وتنظم مختلف عمليات دخول وخروج السلع من وإلى الحدود الوطنية، فقد كانت لهذه الهيئة في ظل التجارة التقليدية دور جبائي ورقابي فقط، أما في ظل التجارة الالكترونية أصبح دورها يتعدى ذلك، بوضع نظام معلوماتي واسع النطاق.

تعد الجمارك أداة امتيازيه في نظام الدولة، يجب أن تتحرك بمنظور التوجه الجديد كطرف فعال في إنعاش الاقتصاد في قطاعاته المختلفة، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات تتماشى مع التجارة الالكترونية.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة:

الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية وفق قانون الجمارك.

والذي قسم بدوره إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية.

المبحث الثاني: ماهية قانون الجمارك.

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية

تعتبر التجارة الالكترونية من أهم الركائز التي تؤدي بشكل كبير إلى التطور الاقتصادي فهي تسمح لكل بلد من الاستفادة من مزايا البلد الآخر، في تبادل السلع.

حيث تشهد التجارة الالكترونية في الجزائر نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بانتشار استخدام الانترنيت وزيادة الاعتماد على الهواتف الذكية، وتوفر هذه التجارة مزايا متعددة لكل من المستهلكين والتجار، مما يجعلها خيارا واعدا للمستقبل.

المطلب الأول: تعريف وخصائص التجارة الالكترونية

احتلت التجارة الالكترونية في يومنا هذا المركز الأول في التجارة، حيث تعد ظاهرة ثورية تغير طريقة بيع وشراء السلع والخدمات، كما أنها تتميز بالعديد من الخصائص التي تجعلها تختلف عن التجارة التقليدية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الالكترونية

تعني التجارة في المفهوم التقليدي ممارسة البيع والشراء، أي أن هناك تبادل للسلع والخدمات باستخدام وسيط ما، وقد شهد هذا الوسيط تطورا عبر مراحل زمنية عديدة وطويلة، حتى وصلنا إلى النقود وهذا ما يعرف بالتجارة التقليدية، ففي هذه التجارة يتم استخدام النقود والفواتير الورقية والطرق اليدوية في التسليم [1].

ونظرا لاعتماد الإدارة الحديثة حاليا على التقنية المتطورة التي تساعدها على اتحاد أعمالها وتحقيق أهدافها بشكل دقيق وسريع وبأقل التكاليف، لذلك يجب علينا التطرق إلى تعريف التجارة الالكترونية عرفتها منظمة التجارة العالمية على أنها: أنشطة إنتاج السلع والخدمات و وتوزيعها وتسويقها و بيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية[2].

[1] أحمد بورزق، التجارة الالكترونية في الجزائر بين النص والتطبيق، ألفا للوثائق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2020 ص 90.

2 نفس المرجع، ص 91.

- **مقارنة بين التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية في الجزائر:**

السمة	التجارة الالكترونية	التجارة التقليدية
قناة البيع	الانترنت	متجر مادي
التواجدالجغرافي	عالمي	محلي
ساعات العمل	24/7	محدودة
التكلفة	منخفضة نسبيا	مرتفعة نسبيا
التنوع	واسع	محدود
الدفع	الكتروني	نقدي او الكتروني
التسويق	الكتروني	تقليدي
التفاعل مع العملاء	محدود	مباشر
امكانية الاجراء	سهلة	صعبة
المخاطر	احتيال الكتروني	سرقة

الجدول رقم 01

التعليق: يوضح الجدول ملخص مقارنة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية ويسلط الضوء على أهم الاختلافات الرئيسية بينهما

الفرع الثاني: خصائص التجارة الالكترونية

تتميز التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية بالعديد من الخصائص أهمها:

* التلاقي بين طرفي التجارة يكون عن بعد، حيث انعدام العلاقة المباشرة بينهما لأن التلاقي يتم من خلال شبكة الانترنيت.

* الاعتماد على ركائز الكترونية في تنفيذ المعاملات، حيث أن كافة العمليات تتم بين طرفي المعاملة الكترونيا، دون أي وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملات.

* سهولة الوصول: توفر التجارة الالكترونية للمستهلكين إمكانية الوصول إلى تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات من راحة منازلهم، دون الحاجة إلى زيارة المتاجر التقليدية.

* إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحسابات بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق[1].

* انخفاض التكاليف: يمكن أن توفر التجارة الالكترونية للتجار المال من خلال خفض تكاليف الإيجار والرواتب وغيرها من النفقات العامة المرتبطة بالمتاجر التقليدية.

* عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العقد: السمة الرئيسية التي تهيمن على هذه التجارة الالكترونية اعتمادها على تقنية حديثة ومتطورة لتذليل أية عقبات مادية أو قانونية في المعاملات الدولية والمحلية.

* اتساع مجال العلاقات التجارية في التجارة الالكترونية[2].

* الطابع العالمي للتجارة الالكترونية: أي نشاط تجاري يقدم سلع أو خدمات عبر الانترنت لا يعني بالضرورة الانتقال إلى منطقة جغرافية بعينها.

[1] عبد العزيز علي غميض، الإدارة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها في المؤسسات الجمركية، مرجع سابق ص 148.

[2] فادي محمد عماد الدين توكل، عقد التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 010، ص 40.

* سرعة تغيير المفاهيم والأنشطة في التجارة الالكترونية: إن اتساع حجم نطاق التجارة الالكترونية والتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها أنشطتها، و نظرا لارتباطها بوسائل اتصال الكتروني يعرض التجارة الالكترونية هي الأخرى للتغيير المتسارع [1].

المطلب الثاني: المشاركون الرئيسيون في التجارة الالكترونية

تتضمن التجارة الالكترونية شبكة واسعة من المشاركين الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض لضمان سير العملية التجارية بسلاسة، ومن أهم المشاركين في التجارة الالكترونية المورد والمستهلك، بحيث تشكل العلاقة بينهما في التجارة الالكترونية ركيزة أساسية لنجاح هذه المنظومة، وتتميز هذه العلاقة بكونها ديناميكية وتفاعلية، حيث يتبادل الطرفان المنافع وتتوازن مصالحهما لتحقيق أهدافهما المشتركة.

الفرع الأول: مفهوم المورد الالكتروني

يعرف المورد الالكتروني بأنه صاحب المبادرة الأولى في العقد الاستهلاكي و يصطلح عليه كذلك العارض، حيث أصبحت التطورات الحديثة للتكنولوجيا و الاستخدام الواسع للأنترنت عن هذا النوع الجديد من المعاملات فأصبح يقوم على عرض منتجاته للاستهلاك عن بعد تبعا لقاعدة التجارة الالكترونية، ويجدر الإشارة إلى أن التجارة الالكترونية أصبحت تلقى إقبالا واسعا عليها، نظرا لما تحمله من مزايا ساعدت الأفراد على الاستهلاك الالكتروني و سيتم التطرق إلى بعض التعاريف للمورد الالكتروني:

أولا: التعريف الفقهي للمورد الالكتروني

تعددت التعاريف حول المورد الالكتروني، فنجد من يعرفه على انه: كل شخص طبيعي أو معنوي، خاصا أو عاما والذي يظهر في العقد كمهني محترف، فهو الشخص الذي يعمل من اجل حاجات نشاطه المهني سواء كان هذا النشاط تجاريا أم صناعيا، أو زراعيا فيمتلك مكانا أو محلا تجاريا بقصد ممارسة نشاطه أو يشتري البضاعة بقصد إعادة بيعها[2].

[1] أحمد بورزق، مرجع سابق، ص 95 و ص96.

[2] سمرة بوخاري، الضمانات القانونية للمستهلك الالكتروني في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بورج بوعريريج، 2019–2020، ص 7.

كما أن هناك من يعرفه على انه: كل شخص يتصرف على وجه الاعتياد والحرفة في نطاق الأنشطة المهنية بغرض تحقيق الربح سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وفي هذا النطاق الأخير سواء كان عاما أو خاصا[1].

كما يمكن تعريفه على أنه: كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا يتدخل من خلاله في عملية عرض المنتوج للاستهلاك ويستعين في ذلك بشبكة الانترنت.

ثانيا: التعريف التشريعي للمورد الالكتروني

سنتطرق إلى مختلف التعريفات للمورد الالكتروني في مختلف التشريعات المقارنة والتشريع الجزائري:

1. تعريف المشرع الفرنسي للمورد الإلكتروني

لم يتطرق المشرع الفرنسي إلى تعريف المورد في جميع قوانينه السابقة الخاصة بالاستهلاك إلى غاية صدور الأمر رقم **16-3011** الذي تولى مهمة تعريفه على انه: كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص الذي يتصرف لأغراض تدخل ضمن نشاطه التجاري والصناعي الحرفي الحر أو الزراعي بما في ذلك عندما يتصرفون باسم أو لحساب مهني أخر[2].

2. تعريف المشرع المصري للمورد الإلكتروني

عرف المشرع المصري المورد في نص المادة **1 فقرة5** من القانون **06-67** على انه كل شخص يقوم بتقديم خدمة أو بإنتاج أو استيراد أو توزيع أو عرض أو تداول أو الاتجار في أحد المنتجات أو التعامل عليها، وذلك بهدف تقديمها للمستهلك أو التعاقد أو التعامل معه عليها بأي طريقة من الطرق[3].

3. تعريف المشرع الجزائري للمورد الإلكتروني

[1] أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص79.

[2] سمرة بوخاري، مرجع سابق، ص 8.

[3] قانون حماية المستهلك المصري رقم 57 لسنة 2006 المنشور في جريدة الوقائع المصرية، العدد 241، بتاريخ 22 أكتوبر 2006.

أما المشرع الجزائري فقد سعى جاهدا لفك الغموض لهذا المصطلح

فعرفه في المرسوم التنفيذي رقم **60-266** المتعلق بضمان المنتوجات والخدمات بنص المادة **02** التي ينص فيها على انه المحترف هو ناتج أو صانع أو وسيط أو حرفي أو تاجر أو مستورد أو موزع أو على العموم كل متدخل ضمن إطار المهنة في عملية عرض المنتوج أو خدمة للاستهلاك [1].

إلا انه بصدور القانون **18-05** المتعلق بالتجارة الالكترونية فقد جاء بصفة صريحة في نص المادة **06 الفقرة 04** بتعريف المورد الالكتروني على أنه: "كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح أو توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية" [2].

وبالإضافة فإن ممارسة المورد الالكتروني لنشاطه تستدعي خضوعه لمجموعة من الشروط كالقيد في السجل التجاري باعتباره أحد الشروط التي حث عليها قانون التجارة الالكترونية **18-05** في نص المادة **08**[3].

الفرع الثاني: مفهوم المستهلك الالكتروني

مما لا شك فيه اننا كلنا مستهلكين وكل يدرك في قرارات نفسه دلالة هذة الكلمة لارتباطها بالواقع اليومي لاي أحد منا ومنه سنتطرق الى بعض التعاريف المختلفة للمستهلك الالكتروني:

أولا: التعريف الضيق والواسع للمستهلك الالكتروني

[1] المرسوم التنفيذي رقم **60-266** المؤرخ في 15 سبتمبر 1990، المتعلق بضمان المنتوجات و الخدمات، الجريدة الرسمية، العدد 40، صادرة بتاريخ 19 سبتمبر 1990 (ملغى)

[2] المادة 6 الفقرة 4، القانون **18-05** المتعلق بالتجارة الالكترونية.

[3] سمرة بوخاري، مرجع سابق، ص 9

1. التعريف الضيق للمستهلك الالكتروني

يمكن تعريف المستهلك وفقا لهذا الاتجاه بانه الشخص الطبيعي الذي غايته الاساسية اشباع حاجياته او اغراضه و حاجات من يعول دون اي نية في اعادة استخدامها او اعادة بيعها ، فالمستهلك في نظر هذا التعريف هو الشخص الذي يسعى لتحقيق حاجاته و حاجات اسرته [1].

اذا فالمستهلك هو: ذلك الشخص الذي يسعى لخدمة او استعمال مال لغرض غير مهني، بالاضافة الى الاشخاص الاعتبارية التي تهدف الى تحقيق الربح و التي تمارس بعض الانشطة غير المهنية كالجمعيات[2].

2. التعريف الواسع للمستهلك الالكتروني

رغم الانتشار الكبير للمفهوم الضيق، الا انه ظهر اتجاه اخريناقضه تماما الذي وسع مفهوم المستهلك،بحيث منح هدا الاتجاه ميزة الحماية لاكبر عدد من الاشخاص بمد الحماية إلى المهني في بعض تعاملاته التي ليس لها علاقة مباشرة مع نشاطه المهني او التجاري.

يعتبر اول شخص نادى بهذا التوسع هو **الرئيس الامريكي جون كينيدي عام 1962** بانه لا توجد طبقتين من المواطنين "كلنا مستهلكون" و بالتالي فكل شخص طبيعي حتى ولوكان يمارس نشاطا مهنيا من جهة فله صفة المستهلك[3].

ومنه فإن المستهلك الالكتروني هو كل شخص طبيعي او معنوي يتعاقد لاغراض مهنية و لكن بعيدا عن نطاق تخصصه نظرا لانه في مجال المعاملات الالكترونية، و يصعب على المحترف التحكم في التعاملات التي تكون خارج مجال اختصاصه.

ثانيا: التعريف التشريعي للمستهلك الالكتروني

[1] خالد طيهار، حماية المستهلك الالكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مسيلة، 2018–2019، ص 10.

[2] سمرة بوخاري، مرجع سابق، ص 11.

[3] سمرة بوخاري، مرجع سابق، ص 11.

ان الخوض في التعريف التشريعي للمستهلك الالكتروني يفرض التعرض للتشريعات التالية:

1. تعريف المشرع المصري للمستهلك الإلكتروني

نجد ان المشرع المصري قام بتعريف المستهلك في قانون حماية المستهلك المصري رقم **67 لسنة 2006 في مادة 01** التي تنص على ان: " المستهلك هو كل شخص تقدم اليه احدى المنتجات لاشباع احتياجاته الشخصية او العائلية أو يجري التعامل او التعاقد معه لهذا الخصوص"[1].

2. تعريف المشرع الفرنسي للمستهلك الإلكتروني

يعتبر المشرع الفرنسي من السباقين في حماية المستهلك حيث سعى الى اصدار العديد من القوانين و الاحاطة بالمستهلك من جميع جوانبه لتوفير الحماية الكافية ، ولم يتطرق الى تعريفه في مختلف قوانينه [2].

3. تعريف المشرع الجزائري للمستهلك الإلكتروني

عرف المشرع الجزائري المستهلك في القانون **04-02** الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية في نص **المادة 03 فقرة 2** على انه " كل شخص طبيعي او معنوي يقتني سلعا للبيع او يستفيد من خدمات عرضت ، و مجردة من كل طابع مهني "[3]

نصت المادة **06 فقرة 3 من القانون 18-05** " المستهلك الالكتروني هو: كل شخص طبيعي او معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة او خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي[4]".

---

[1] أنظر المادة 01 من القانون 67 المتعلق بحماية المستهلك المصري، العدد 20، الصادر بتاريخ 20 ماي 2006.

[2] سمرة بوخاري، مرجع سابق، ص12.

[3] أنظر المادة 3 من القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004، العدد 41، المعدل والمتمم.

[4] أنظر المادة 6 الفقرة3، القانون **18-05**، المتعلق بالتجارة الالكترونية.

الفرع الثالث: مهام المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني

يتشارك المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني في العديد من المهام، ومن بينها:

* **البحث عن المنتجات:** يسعى المورد الالكتروني إلى عرض منتجاته بطريقة تجذب انتباه العملاء، بينما يبحث المستهلك الالكتروني عن المنتجات التي تلبي احتياجاته و رغباته.

* **تقييم المنتجات:** يحرص المورد الالكتروني على توفير معلومات دقيقة و واضحة عن منتجاته، بينما يقرا المستهلك الالكتروني مراجعات و تقييمات المنتجات قبل الشراء.

* **خدمة العملاء:** يسعى المورد الالكتروني إلى تقديم خدمة عملاء ممتازة للحفاظ على رضا العملاء وجذبهم مرة أخرى، بينما يتوقع المستهلك الالكتروني خدمة عملاء متميزة في حال واجه أي مشكلات.

ومن هنا يمكن القول إن المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني يعملان معا لضمان تجربة تجارية الالكترونية ناجحة تلبي احتياجات الطرفين.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية

إن تقييم التجارة الالكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، وبالرغم من أن المزايا التي تكتسبها التجارة الالكترونية لمعتمديها فهي رغم ذلك لا تخلو من العيوب.

الفرع الأول: مزايا التجارة الالكترونية

للتجارة الالكترونية مجموعة من المزايا من بينها:

أولا: المزايا بالنسبة للأفراد

1. توفير الوقت والجهد: إن المواقع الالكترونية أو الأسواق الالكترونية تفتح **7** أيام / **7** أيام، **24** ساعة / **24** ساعة، ما يوفر للزبون خاصية الوقت للسفر أو الانتظار في

طابور شراء منتج معين، ولا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتج وإدخال بعض المعلومات[1].

2. حرية الاختيار: يمكن للزبون من خلال عمليات الشراء عبر التجارة الالكترونية المقارنة بين أسعار وأشكال السلع والخدمات المتوفرة عبر الانترنت، وبإمكانه زيارة العديد من المواقع لاختيار الأنسب.

3. خفض الأسعار: إن السوق عبر الانترنت يوفر للمستهلك تجنب تكاليف إضافية وتخفيض نفقاته مقارنة بالتسوق العادي، وهذا ما هو في صالح الزبون كما بإمكانه الاستفادة من عروض الخصم الكبيرة.

4. نيل رضا الزبائن: تتكفل الشركات المتواجدة عبر الانترنت بالإجابة والرد على تساؤلات زبائنها من خلال التخاطب الشخصي أو عبر البريد الالكتروني[2].

ثانيا: مزايا بالنسبة للمؤسسات

1. تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر: إن خاصية الطابع العالمي في التجارة الالكترونية تتيح للمؤسسات التغلغل في الأسواق العالمية.
2. تخفيض مصاريف المؤسسات: استخدام تحفيزات من اجل الترويج وجذب الزبائن في التجارة التقليدية يشمل ميزانية المؤسسة بتكاليف إضافية وكذا الصيانة و إعداد المكاتب.
3. تواصل فعال مع الشركاء والعملاء: توفر التجارة الالكترونية فرص للمؤسسات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الأخرى[3].

[1] أمل تباني، سعدة مريمدة، واقع ومستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2019-2020، ص11.

[2] إبراهيم يحي، التجارة الالكترونية مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005، ص 67-69.

[3] امل تباني، سعدة مريمد، مرجع سابق، ص 12.

ثالثا: المزايا على المستوى القومي

1. دعم التجارة الخارجية: إن التجارة الالكترونية تؤدي إلى رفع الدرجة الاقتصادية من خلال تسويق السلع والخدمات والعالمية وبتكلفة محدودة.
2. دعم التوظيف: تمكن التجارة الالكترونية من إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل تكاليف استثمارية وبالتالي فرص جديدة.
3. دعم القطاعات التكنولوجية: يؤدي انتشار التجارة الالكترونية على المستوى القومي إلى ظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصال من اجل دعم البنية التحتية للتجارة الالكترونية[1].

الفرع الثاني: عيوب التجارة الالكترونية

رغم المزايا التي تتمتع بها التجارة الالكترونية، إلا أنها لا تخلو من العيوب، ونذكر منها ما يلي:

أولا: العيوب التي تلحق المستهلكين والشركات في التجارة الإلكترونية

1. عدم ضمان وجودة المنتج: لا يمكن للعملاء الحصول على ضمان فيما يتعلق بجودة المنتجات المتاحة عبر الانترنت.
2. مشكلات الأمان: يمكن التسلل أو سرقة بيانات العملاء والتسبب لهم في خسارة كبيرة
3. أوقات تسليم طويلة: غالب ما يتم الانتظار لفترات أطول لتسليم العملاء منتجاتهم.
4. عدم التمكن من تجربة المنتج قبل الشراء: لا يمكن للعملاء الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول كيفية استخدام المنتجات وخصائصها قدر الإمكان[2].

[1] نفس المرجع، ص 19.

[2] نادين بريكي، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية و تجارية تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، برج بوعريريج، 2022-2023 ن ص 18.

ثانيا: العيوب الفنية في التجارة الإلكترونية

1. الحاجة للاتصال بالأنترنت لا يمكن للعملاء الشراء عبر الانترنت بدون اتصال ويب.
2. لا يستطيع الزبائن لمس المنتجات أو تجربتها.
3. فقدان الخصوصية والهوية الثقافية والاقتصادية للبلدان.
4. الاعتماد الشديد على التكنولوجيا المعلومات والاتصال.
5. . انعدام الأمن في إجراء المعاملات التجارية عبر الانترنت[1].

[1] مرجع نفسه، ص 19.

المبحث الثاني: ماهية قانون الجمارك

كان لابد على قانون الجمارك أن يتأقلم مع التغيرات والتحديات الحاصلة التي فرضتها التجارة الالكترونية، وبالتالي أصبح إصلاح المنظومة الجمركية حتمية أكثر خيارا، الأمر الذي تجسد بمجموعة من الإصلاحات والمتطلبات، التي تشمل جميع الهياكل الأساسية للجمارك من ناحية هيكلة الإدارة الجمركية ومهامها، وكذا التسهيلات الجمركية.

المطلب الأول: مفهوم قانون الجمارك

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الحيوية والأساسية لأي دولة فهو الركيزة الأولى التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ويعد أداة تنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية والالكترونية بالخصوص، بحيث يقوم بتنظيم حركة المبادلات التجارية، وحماية الحقوق التجارية، كما يساهم في تسهيل العمليات التجارية العابرة للحدود.

ويعد قطاع الجمارك هو المسؤول عن تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة عموما بما فيها التجارة الالكترونية، وتعزيز الأمن الاقتصادي للدولة وحماية المستهلك والمورد على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف قانون الجمارك

وهو عبارة عن نصوص تحدد مجال تدخل إدارة الجمارك والذي بواسطته يتسنى لإدارة الجمارك متابعة ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير والحدود من خلال الموانئ والمطارات في إطار المجال الجمركي[1].

* **التعريف الفقهي لقانون الجمارك:** وقد عرف معظم الفقه الجمرك قانون الجمارك بناءا على معايير شكلية، وبعيدا عن العناصر الموضوعية، وعليه يمكن أن نرى في القانون

[1] محمد بن فايزة، النظام الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر – رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تخطيط، سنة 1999–2000، ص 46.

الجمركي مجموعة القواعد التي يدخل تطبيقها في الصلاحيات المقتصرة على إدارة الجمارك[1].

وتعرف الجمارك على أنها: الخدمة الحكومية المسؤولة عن إدارة الجمارك و تحصيل الرسوم و الضرائب، و التي تتحمل أيضا مسؤولية تطبيق القوانين و اللوائح الأخرى المتعلقة باستيراد البضائع أو تصديرها أو نقلها أو تخزينها.

أما الجهاز الجمركي فقد عرف على انه: الجهاز الإداري الذي يؤدي الأعمال التي يحددها قانون الجمارك.

و منه فان الجمارك تعد هيئة إدارية معقدة تؤدي مجموعة واسعة من المهام لضمان حركة آمنة و قانونية للبضائع و الأشخاص عبر الحدود[2].

ومن خلال التعريف لقانون الجمارك والجمارك نجد أن صلاحيات إدارة الجمارك تتمثل في:

. تطبيق الأحكام والقواعد: تشير إلى مجموعة القوانين واللوائح والمراسيم والقرارات التي تنظم عمل الجمارك.

. دخول البضائع وخروجها: يشمل ذلك جميع السلع والبضائع التي تدخل الجزائر أو تخرج منها، سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

. تحصيل الرسوم الجمركية: هي الرسوم التي تفرضها الدولة على البضائع المستوردة.

. الرسوم والضرائب الأخرى: تشمل ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد وغيرها من الرسوم التي تستحق على البضائع.

. مراقبة حركة الأشخاص والوسائل: تهدف هذه المهمة إلى ضمان احترام القوانين والأنظمة الجمركية، ومكافحة التهريب، وحماية الأمن العام.

---

[1] ج.بار كلود، مدخل في القانون الجمركي، ترجمة: العيد سعادنا، دار الخدمات التجارية الجمركية و الاستثمارات، الجزائر، 2009، ص 12.

[2] أسامة غزلاني، مرجع سابق، ص 39.

ومن خلال هذه الصلاحيات تهدف الجمارك الجزائرية إلى:

* **حماية الاقتصاد الوطني:** من خلال تنظيم التجارة الخارجية ومكافحة التهريب.

* **توفير الإرادات للدولة:** من خلال تحصيل الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب.

* **حماية المستهلك:** من خلال مراقبة جودة البضائع المستوردة ومنع دخول السلع الممنوعة أو الضارة.

* **تسهيل التجارة الدولية:** من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون مع الدول الأخرى.

وفي ظل التجارة الالكترونية يواجه تعريف قانون الجمارك بعض التحديات الجديدة، وذلك لطبيعة هذه التجارة تتم عبر الانترنيت، مما يجعل من الصعب مراقبة حركة البضائع وتطبيق الإجراءات الجمركية التقليدية.

ونتيجة للتنامي المتسارع للتجارة الالكترونية، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم قانون الجمارك ليتماشى مع طبيعة هذه التجارة التي تتم عبر الانترنيت.

* **تعريف قانون الجمارك في التجارة الالكترونية:** هو مجموعة من الأحكام والقواعد التي تنظم دخول وخروج البضائع الالكترونية من وإلى الدولة، وتحصيل الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المستحقة عليها، إلى جانب حركة الأشخاص والوسائل عبر الحدود الرقمية.[1]

[1] ليلى لبيض، ملخص محاضرات القانون الجمركي لطلبة ماستر 01، قانون الأعمال، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2023، ص 2.

ولذلك قام المشرع الجزائري بتعديل بعض القوانين واللوائح الجمركية لتتناسب مع متطلبات التجارة الالكترونية، ومن أهم هذه التعديلات:

1. **تعرف السلعة الالكترونية:** تم تعريف السلعة الالكترونية على أنها أي سلعة يتم بيعها أو شرائها عبر الانترنيت، وتشمل بذلك السلع المادية والسلع الرقمية، مثل البرامج والتطبيقات والموسيقى، والأفلام....
2. **تحديد الإجراءات الجمركية للسلع الالكترونية:** تم تحديد إجراءات جمركية خاصة للسلع الالكترونية، تختلف عن الإجراءات الجمركية للسلع المادية.

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- **التخليص الالكتروني:** يمكن للمستوردين تخليص بضائعهم الكترونيا دون الحاجة إلى الحضور شخصيا إلى مكاتب الجمارك.
- **الدفع الالكتروني:** يمكن للمستوردين دفع الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الكترونيا.
- **التتبع الالكتروني:** يمكن للجمارك تتبع حركة البضائع الالكترونية من خلال أنظمة تتبع خاصة.

3. **مكافحة التهريب الالكتروني:** تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة تهريب السلع الالكترونية، منها:

- **التعاون الدولي:** تتعاون الجمارك الجزائرية مع الجمارك في الدول الأخرى لمكافحة تهريب السلع الالكترونية.
- **استخدام تقنيات حديثة:** يتم استخدام تقنيات حديثة، مثل أنظمة الفحص بالأشعة السينية لكشف السلع المهربة.
- عن طريق توقيع لاتفاقية جمركية ثنائية مع بعض الدول و تضمن تبادل المعلومات الجمركية التي في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب[1].

[1] ثيزيري بطاطاش، عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 49.

من خلال ما سبق نجد أن قانون الجمارك في ظل التجارة الالكترونية يرتكز على:

أ- **تسهيل التجارة الالكترونية:** من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل الوقت والتكلفة على المتعاملين وتعزيز الشفافية.

ب- **ضمان أمن التجارة الالكترونية:** من خلال مكافحة التهريب وحماية المستهلك من السلع الممنوعة أو الضارة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ت- **حماية حقوق الدولة:** من خلال تحصيل الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المستحقة وتعزيز الإرادات العامة للدولة وكذلك دعم الاقتصاد الوطني من خلال حماية المنتجات المحلية.

ث- **مواكبة التطورات التكنولوجية:** من خلال تحديث القوانين واللوائح الجمركية بشكل دوري وتطوير أنظمة تقنية حديثة لتتبع حركة البضائع الالكترونية، وبناء قدرات الموظفين في مجال التجارة الالكترونية، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص لتطوير حلول مبتكرة للتجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: تمييز قانون الجمارك في التجارة الالكترونية عن قانون الجمارك التقليدي

من خلال دراستنا لتعريف قانون الجمارك وكذا صلاحيات الجمارك نجد أن قانون الجمارك في التجارة الالكترونية يتميز عن قانون الجمارك في التجارة التقليدية فيما يلي:

1. **طبيعة البضائع**

- **التجارة الالكترونية:** تتعامل مع سلع مادية وخدمات رقمية، بينما تقتصر التجارة التقليدية على السلع المادية فقط.
- **صعوبة تتبع حركة البضائع الالكترونية:** بسبب طبيعتها الرقمية وعدم وجود حدود مادية.
- **تنوع السلع الالكترونية:** مما يجعل من الصعب تصنيفها وتطبيق الرسوم الجمركية عليها.

2. **طرق البيع والشراء**

- **التجارة الالكترونية:** تتم عمليات البيع والشراء إلكترونيا، بينما تتم عمليات البيع والشراء التقليدية بشكل مباشر أو عبر وسطاء.

- **صعوبة تطبيق الإجراءات الجمركية التقليدية:** مثل التفتيش الجسدي للبضائع.
- **حاجة إلى الأنظمة إلكترونية لتتبع حركة البضائع وتطبيق الرسوم الجمركية.**

3. الإجراءات الجمركية

- **التجارة الالكترونية:** تم تبسيط وتطوير الإجراءات الجمركية لتتناسب مع طبيعة التجارة الالكترونية وتشمل ما يلي:

° التخليص الالكتروني

° الدفع الالكتروني

° التتبع الالكتروني

- **التجارة التقليدية:** تعتمد على الإجراءات الجمركية التقليدية، مثل:

° التفتيش الجسدي للبضائع: للتأكد من مطابقتها للبيانات الجمركية.

° الدفع النقدي أو الشيك: لدفع الرسوم الجمركية.

° المتابعة اليدوية: لتتبع حركة البضائع.

4. مكافحة التهريب

- **التجارة الالكترونية:** تتطلب استراتيجيات جديدة لمكافحة التهريب، مثل:

° التعاون الدولي: مع الجمارك في الدول الأخرى لتبادل المعلومات وكشف عمليات التهريب.

° استخدام تقنيات حديثة: مثل أنظمة الفحص بالأشعة السينية لكشف السلع المهربة

- **التجارة التقليدية:** تعتمد على طرق تقليدية لمكافحة التهريب مثل:

° الضبطيات الميدانية: للقبض على المهربين وضبط السلع المهربة.

° التفتيش الجمركي: للكشف عن السلع المهربة عند دخولها أو خروجها من الدولة.

5. التحديات

- **التجارة الالكترونية:** تواجه تحديات أكبر مثل:

° صعوبة تتبع حركة البضائع الالكترونية.

° تنوع السلع الالكترونية.

° الاختلافات في القوانين والأنظمة بين الدول.

- **التجارة التقليدية:** تواجه تحديات أقل مثل:

° سهولة تتبع حركة البضائع.

° وجود قوانين وأنظمة جمركية راسخة.

الفرع الثالث: مهام الجمارك في ظل التجارة الالكترونية

اختلفت المهام الجمركية في التجارة التقليدية عن المهام الجمركية في التجارة الالكترونية، بحيث كانت سابقا ترتكز على تحصيل الإيرادات الجمركية وكذا الإيرادات غير الجمركية، وهي الناتجة عن تطبيق العقوبات على مرتكبي المخلفات الجمركية والرقابة الجبائية، كما لديها مهام ذات بعد اقتصادي وحماية الاقتصاد الوطني[1].

إلا أنها في ظل التجارة الالكترونية أصبحت تقع على عاتق أعوان الجمارك مسؤولية كبيرة بحيث تمتد مهامهم من جمع و تحصيل والحقوق والرسوم الجمركية إلى مراقبة البضائع المستوردة للتجارة الالكترونية، وهذا يختلف كليا عن مراقبة المنتجات المادية المنقولة العابرة للحدود، فترتكز مراقبة التصريحات حول:

- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- الواردات عبر شبكة الانترنيت للممتلكات أو البضائع.

[1] محمد نوري، المعالجة الجمركية للمنتوج المستورد بين الحماية والتبادل الحر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2022-2023 ص 106

- مراقبة التحولات الخاصة بـ **SoftWare** مع الدول التي تحت الحصار[1].

جدول مقارنة بين قانون الجمارك التقليدي و قانون الجمارك في ضل التجارة الالكترونية:

العنصر	قانون الجمارك التقليدي	قانون الجمارك في ضل التجارة الالكترونية
المفهوم	ينظم عملية دخول و خروج البضائع من و الى الدولة عبر الحدود الجمركية	ينظم عملية دخول و خروج البضائع من و الى الدولة عبر الحدود الالكترونية
السلع الخاضعة	جميع السلع المادية التي تدخل او تخرج من الدولة	جميع السلع المادية و الرقمية التي يتم تداولها عبر الانترنت بما في ذلك البضائع المادية و خدمات المعلومات و البرمجيات و الكتب الالكترونية و الموسيقى و الافلام
الاجراءات	تتطلب اجراءات جمركية تقليدية مثل التقديم اليدوي للوثائق و فحص البضائع المادية	تتطلب اجراءات جمركية الكترونية مثل تقديم المستندات الكترونيا و تدقيق البضائع باستخدام تقنيات متقدمة مثل الاشعة السينية و الذكاء الاصطناعي
الرسوم و الضرائب	يتم احتساب الرسوم و الضرائب على اساس قيمة البضائع المادية	يتم احتساب الرسوم و الضرائب على اساس قيمة البضائع المادية و الرقمية
الرقابة	تعتمد على المراقبة البصرية للبضائع المادية	تعتمد على المراقبة الالكترونية للتدفقات التجارية عبر الانترنت
التحديات	صعوبة تتبع حركة البضائع المادية عبر الحدود	صعوبة تتبع حركة البضائع الرقمية عبر الانترنت
طرق البيع والشراء	مباشرة	الكترونيا

الجدول رقم: 02

[1] محمد نوري، مرجع سابق، ص 106

التعليق: يقدم الجدول ملخص للمقارنة بين قانون الجمارك التقليدي وقانون الجمارك في ظل التجارة الإلكترونية ويسلط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين النظامين حيث يستخدم لغة بسيطة ومباشرة مما يجعله سهل الفهم حتى بالنسبة للقراء غير الملمين بالقانون الجمركي.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الجمارك

تمثل إدارة الجمارك أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني، وتمويل الخزينة العمومية من جهة أخرى، هذا من خلا المهام المنوط بها، كما تعتبر إدارة الجمارك من أهم مؤسسات الدولة الجزائرية، والتي تخضع جهازها الجمركي لنفس التقنيات والعمليات المعمول بها على المستوى العالمي.

وتشهد الجزائر كغيرها من دول العالم نمو ملحوظا في التجارة الالكترونية، مما يلقي بضلاله على مختلف القطاعات بما في ذلك الإدارة الجمركية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية

تعد إدارة الجمارك من بين الهيئات الإدارية التابعة مركزيا إلى وزارة المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، ولم يعرف هذا المرسوم الإدارة الجمركية بل اكتفى بسرد الهيكل الإداري والسلمي على المستوى الوطني[1].

تعد الإدارة في الجمارك هي المكلفة بتطبيق قانون الجمارك المتعلق بالضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، واستفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقررة عليها حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة وأي خرق لهذه التشريعات يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات القانونية [2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك الجريدة الرسمية، العدد 86، الصادرة في 28 ديسمبر، 1993.

[2] كريم بوعلاق، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الجمركي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم الساسية، مستغانم، 2020-2021 ص 65

أولا: التعريف التقليدي للإدارة الجمركية: تعرف إدارة الجمارك بأنها: الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ إجراءات نقل البضائع من وإلى داخل وخارج الوطن ، وتتولى الجمارك مراقبة جميع الواردات إلى الوطن وتسهيل العمليات التجارية عبر الحدود، كما أنها تقوم بتنظيم ومراقبة جميع العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد ، والجمركة والضرائب والرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية الأخرى لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية[1].

وقد نصت المادة 28 من قانون الجمارك 17-04 على " تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

وتنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي"[2]

ثانيا: التعريف الحديث للإدارة الجمركية: هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعيم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد والتصدير، والعبور وسداد الرسوم والضرائب المستحقة إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط[3].

الفرع الثاني: مهام إدارة الجمارك

تعتبر إدارة الجمارك الجزائرية وسيلة تمتاز أساسا بالرقابة على التجارة الخارجية وعرف هذا الجهاز ثورة حقيقية أو تغيير كبير، وهذا التغيير اقترن مع تغير السياسة الاقتصادية في مختلف أطوارها.

[1] سعد لحسن، عبد المنعم شراد، دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، 2022-2023،ص30

[2] أحسن بوسقيعة، التشريع الجمركي مدعم بالاجتهاد القضائي، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الثانية، 2001، المادة 28 ص 22.

[3] عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الإستراتيجية، دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017 ص 711.

أشار قانون الجمارك إلى مهام إدارة الجمارك بصفة عامة، والتي تتمثل فيما يلي:

- تطبيق قانون التعريفة والتشريع الجمركيين.
- السهر على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية عند الاستيراد والتصدير.

إعداد إحصائيات التجارة الخارجية.

- السهر على مراقبة الحدود وأنواع النشاط البحري ونشاط الموانئ في المجال الجمركي[1].

ومن هنا نستطيع أن نستخلص المهام التي تتكفل بتنفيذها هذه الهيئة:

أولا: المهام الجبائية لإدارة الجمارك

لقد وصفت إدارة الجمارك منذ القدم بأنها إدارة جبائية، وذلك لتمييز المهام الجبائية عن باقي المهام المسند إليها.

- تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها.
- تحصيل الإيرادات الجمركية الخاصة.
- تحصيل الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على المواد المستوردة.
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي.
- تحصيل الغرامات الجمركية المتعلقة بالمخالفات الجمركية[2].

بالإضافة إلى عملية جمع الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة، فان إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب والسهر على تطور كيفيتها وتحديثها[3].

[1] أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص الإدارة الدولية، جامعة حسينة بن بوعلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، 2021-2022، ص 9.

[2] جيهان الأطرش، خديجة أحمدي، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب الوادي، جامعة الشهيد حمى الأخضر الوادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021–2022، ص 12.

[3] الحاج شاوي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015–2016، ص 6.

ثانيا: المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك

من اجل الاستجابة إلى قواعد ومتطلبات الاقتصاد في السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية تعمل إدارة الجمارك في الأفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى ذلك عن طريق توفير امتيازات إضافة للاقتصاد وتقليل التكليف في فرض القيود على المبادلات وتعمل إدارة الجمارك على تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعمل الجمارك على ضمان تطبيق التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية سواء عند استيراد أو تصدير، كما تعمل على ضمان النزاهة والشفافية في عملية التطبيق لتوفير صورة حسنة أمام المستثمرين[1].

ترقية المبادلات الخارجية: تستدعى من إدارة الجمارك إلى أن تعمل كعنصر تعريفي و تشجيع للمبادلات الخارجية دون أن يعني ذلك تنقل البضائع عبر الحدود و تتم عملية ترقية التجارة و المبادلات الخارجية عنى طريق السير الحسن للسياسة الجمركية و كذلك المساعدة في بعض النشاطات، و هذا يتم من خلال تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين[2].

ثالثا: المهام الاجتماعية لإدارة الجمارك

وهي مهام لا تقل أهمية عن المهام السابقة:

- المجال الصحي: يتمثل في توفير الحماية الصحيحة للثورة الحيوانية والنباتية وكذا لحماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية.
- المجال المالي: تعمل الجمارك على مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال ومراقبة الصرف والقيم النقدية مع مراقبة القيمة لدى الجمارك والسهر على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.
- مجال الأمن والنظام العام: تسهر الجمارك على مراقبة الأمن العام والمحافظة على النظام الاقتصادي العام من خلال:
  * مكافحة كل ما من شأنه المساس بالقيم الأخلاقية.
  * حراسة السواحل البحرية والحدود البرية.

[1] أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، مرجع سابق، ص 11.

[2] أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، مرجع سابق، ص 11.

* مكافحة إدخال البضائع دون تصريح[1].

الفرع الثالث: تنظيم إدارة الجمارك

يتعرض تنظيم إدارة الجمارك في الجزائر للعديد من التغيرات بغية مواكبة التطورات في التجارة الالكترونية منها:

أولا: تنظيم إدارة الجمارك على المستوى المركزي

تعتبر المديرية العامة للجمارك مقر صنع قرار إدارة الجمارك، فهي بمثابة الإدارة المركزية الأولى للجمارك، وجاء النظام الإداري لهدا الأخير في الموسوم التنفيذي رقم **90.17 المؤرخ في 23 جمادى الأول 1438 الموافق ل 20 فبفري 2017 المتضمن** تنظيم الإدارة المركزية[2].

ثانيا: المديرية العامة والمفتشية العامة لمصالح الجمارك

أ – المديرية العامة للجمارك

حسب المادة الثانية من الموسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه تكلف المديرية العامة تحت سلطة وزير المالية فيما يلي:

* المشاركة في دراسة وإعداد مشاريع المعاهدات والاتفاقية الدولية التي تهتم بالنشاط الجمركي.
* المشاركة في حماية الاقتصاد الوطني بالتشاور مع السلطات المعنية.
* ضمان الحراسة الجمركية للإقليم الجمركي.
*ضمان إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية[3].

يترأس المديرية العامة للجمارك مدير عام يعتبر بمثابة السلطة السامية فيها ويوجد تحت سلطة هذا المدير مفتشيه عامة تحت إشراف وتسيير مفتش عام.

---

[1] حليمة غاشي، دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي اقتصادي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مستغانم، 2015–2016 ص 36–37.

[2] الموسوم التنفيذي رقم **90.17 المؤرخ في 23 جمادى الأول 1438 الموافق ل20فيفري 2017 المتضمن** تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

[3] أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص15 – 16.

ب – المفتشية العامة لمصالح الجمارك

تقع تحت سلعة المدير العام و يقوم بتسييرها مفتش عام بمساعدة خمس مفتشين ، يقوم المفتش العام بعدة مهام و هي:

- تحضير برنامج سنوي للمراقبة و ارساله الى المفتشية العامة للمالية.
- تحديد الاهداف الخاصة بكل رئيس مكلف بالمراقبة[1] طبقا لاحكام المرسوم التنفيدي**17-90** الذي يكلف المفتشية العامة للجمارك بما يلي:

- القيام دوريا برقابة مصالح الجمارك و تفتيشها.
- شروط تطبيق الاحكام القانونية و التنظيمية التي يقع تطبيقها على عاتق ادارة الجمارك.
- التسيير المحاسبي لقابض الجمارك.
- شروط تنظم مصالح الجمارك و سيرها[2].

ثالثا: مصالح المديرية العامة للجمارك

هذه المديرية تقع تحت سلطة المدير العام و هي مكلفة بالعمل حسب توجيهات السياسة العامة للحكومة ، و هذا بالتعاون مع المصالح الوزارية الاخرى ، و حسب **المرسوم التنفيذي رقم 17-90:** توزع هذه الادارة المركزية الى عشر مديريات مركزية[3].

[1]أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص 17.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في جمادى الأولى 1438 الموافق ل 20 فيفري 2017 المتضمن الإدارة المركزية للمديرية العامة.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في جمادى الأولى 1438 الموافق ل 20 فيفري 2017 المتضمن الإدارة المركزية للمديرية العامة.

رابعا: المراكز الوطنية

يحتوي تنظيم ادارة الجمارك على المستوى الوطني على ثلاثة مراكز وطنية ، و هي كالتالي:

1. المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصائيات:
- ادارة قواعد المعطيات و تقنين الاجراءات و تطويرها.
- اعداد الاحصائيات التعريفية و التجارة الدولية.
- صيانة العتاد الخاص بالاعلام الالي.
- جمع المعطيات التي يعمل بها المركز و تسييرها.

2. المركز الوطني للاعلام الالي و التوثيق:
- توفير وسائل الطباعة و تسييرها و الوسائل الخاصة بالنشاط المركزي.
- جمع الوثائق الجمركية و دعمها و ضمان استغلالها.
- توثيق اعلام المتعاملين مع ادارة الجمارك.
- السهر على توحيد معايير المطبوعات و الوثائق الادارية.

3. المركز الوطني للاتصالات الجمركية:

و هو عبارة عن مصلحة فنية مكلفة بالاتصالات و الاجهزة المختلفة الخاصة بها.

المطلب الثالث: وسائل إدارة الجمارك ونشاطها

تتمثل وسائل إدارة الجمارك ومجال نشاطها فيما يلي:

الفرع الأول: وسائل إدارة الجمارك

قصد قيام إدارة الجماك بمهامها على أحسن وجه ، تستعمل العديد من الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة منها ، حيث تنقسم هذه الوساءل إلى قسمين، وهي كما يلي:

أولا: الوسائل القانونية لمهام إدارة الجمارك

إن هذه الوساءل تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك، كما تساهم هذه الوسائل القانونية في ضمان تطبيق قانون الجمارك الجزائري بفعالية، وتحقيق أهدافه

المتمثل في الاقتصـاد الوطني، وتحصيل الارادات الجمركية، ومكافح التهريب والغش التجاري، وتسهيل حركة البضاعة عبر الحدود وتتمثل هذه الوسائل القانونية كما يلي:

1.**قانون الجمارك:** يعتبر أول وسيلة تتبعها وتعتمد عليها إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي ويحمي موظفي مصلحة الجمارك على أداء وظيفتهم [1].

وهو عبارة على نصوص تحدد مجال تدخل إدارة الجمارك، والذي بواسطته يتسنى لها متابعة ومراقبة عمليات التصدير والاستيراد والحدود من خلال الموانئ، والمطارات في إطار المجال الجمركي [2].

2. قانون التعريفة الجمركية: وهي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة ، إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير[3].

3. قانون المالية: وهو وثيقة تتضمن النفقات الاجمالية للدولة، إضافة إلى الضرائب والرسوم المبارة وغير المباشرة والمداخل المختلفة خلال السنة، لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري العمل بها، وقانون المالية يصدر مرة في كل مطلع السنة، وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء من تغيرات في قانون المالية[4].

4. القانون الدولي: هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية يجب أن تعرضها إدارة الجمارك ، وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي (**CDD**)، والمنظمة التعريفية الجمركية وكذلك السوق الأوربية المشتركة (**CEE**) وكل المنظمات الدولية التي تربطها مع الجزائر[5].

[1] أنظر المادة 03 قانون الجمارك لسنة 2000، ص 02

[2] حليمة غاشي، مرجع سابق، ص 27.

[3] حليمة غاشي، مرجع سابق، ص27.

[4] نفس المرجع، ص 28.

[5] أنظر المادة 03 قانون الجمارك لسنة 2000، ص 02

ثانيا: الوسائل البشرية والمادية لمهام إدارة الجمارك:

تساهم هذه الوسائل البشرية والمالية في تمكين إدارة الجمارك الجزائرية من أداء مهامها بفعالية ، وتحقيق أهدافها:

1. الوسائل البشرية

تتمثل العناصر البشرية بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة، إذ أن تنظيم الايرادات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكل إليهم ابتداءا من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك لإنشاء مراكز لتكوين الاطارات والأعوان قبل الانظمام لميدان ممارسة أعمالهم.

أ. القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الاعلام الآلي وإحصائيات التكوين، المنازعات، المحاسبة.

ب. القطب التقني: يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أن يؤدوه أمام المحكمة التي توجد بدائرة إختصاصها المقر الذي أدو فيه أداء اليمين، ويسجل لدى كاتبة ضبط المحكمة مع الاعفاء من المصاريف، وتعطى وثيقة أداء هذا اليمين من الحقوق الطابع والتسجيل والتدوين مجانا في بطاقات التعويض[1].

2. الوسائل المادية

هي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من كتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الاعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، سارعت إدارة الجمارك بتدعيم مصلحتها بنظام المعلومات في جميع مراكزها.

الفرع الثاني: مجال نشاط إدارة الجمارك

تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الاقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وتشكل هذه

[1] سارة جميات، دور إدارة الجمارك في تحسين قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017– 2018، ص 17.

المنطقة النطاق الجمركي وهذا مانصت عليه المادة **28 من قانون الجمارك**، ويمثل هذا الأخير كامل التراب الوطني، أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة والمختلفة[1].

وقد حددت المادة **29** من قانون الجمارك نطاق القانون الجمركي [2] ، وقد أشارت المادة **30** من نفس القانون السابق لمن يحدد النطاق الجمركي، والمتثل في قرار من الوزير المكلف بالمالية[3].

[1]أنظر المادة 28، أحسن بوسقيعة، قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية، الطبعة الثامنة، برتي للنشر، الجزائر 2018، ص31.

[2]أنظر المادة 29، نفس المرجع، ص 31

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال دراسة هذا الفصل الأهمية البالغة للثروة المعلوماتية وتطورها السريع وآثارها المستقبلية المحتملة على اعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية ، وقد أوضحت الدراسة العديد من الايجابيات والتحديات من أجل تطبيقات التجارة الالكترونية لما لها من أثار على مختلف القطاعات ، وخاصة قطاع الجمارك الذي يحتل مكانة هامة لكونه يسهر على حماية الدولة ضمن اقليمها الجمركي ، فهو من يقوم بضبط وحصر الرسوم الجمركية ،التعريف الجمركية للواردات والصادرات ،وتعتبر إدارة الجمارك من أهم الادارات في الدولة ،فهي أهم مورد لها.

الفصل الثاني

جوانب تأثير التجا رة الالكترونية على قانون الجما رك

تمهيد:

من خلال تتبع لنشاط الجمارك نجده في تطور مستمر منذ ظهور أول قانون شامل للجمارك **سنة 1979 تحت رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979** إلا أنه كانت هناك بعض النصوص القانونية الجزئية التي سبقته إلى غاية آخر تعديل له بالقانون **17-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438الموافق لـ 16 فبراير سنة 2017**، وهذا راجع إلى تطورات بيئة الأعمال، وكذا دخول التجارة الالكترونية التي جعلت من تطوره ضرورة حتمية.

إن تأثير التجارة الالكترونية على قانون الجمار لا يزال يتطور، ومن المتوقع أن الإدارات الجمركية في التكيف مع التطورات الجديدة في هذا المجال.

إن التجارة الالكترونية تشكل تحديا كبيرا لقوانين الجمارك، ولكنها في نفس الوقت تقدم فرصا جديدة لتحسين كفاءة وفعالية الإدارات الجمركية.

وفي ضوء تطورات التجارة الالكترونية تتخذ العديد من الإدارات الجمركية خطوات للتكيف مع العصر الرقمي، و هذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل وفق مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الأول **الأساليب الحديثة لإدارة الجمارك لأجل التجارة الالكترونية**، وتناولنا في المبحث الثاني **المعالجة الجمركية للتجارة الالكترونية.**

المبحث الأول: الأساليب المستحدثة في إدارة الجمارك للتعامل مع التجارة الالكترونية

إن استخدام الأساليب الحديثة يساعد الإدارات الجمركية على مواكبة التطورات في مجال التجارة الالكترونية وتحسين كفاءة وفعالية عملياتها. كما أن ذلك يساهم في تسهيل التجارة الدولية ونمو التجارة الالكترونية.

المطلب الأول: رقمنه الإدارة الجمركية كسبيل لمواكبة التجارة الالكترونية

تدرك السلطات الجزائرية أهمية التكيف مع متطلبات هذا العصر الرقمي، وتعمل على تطوير الإدارة الجمركية لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال التجارة الالكترونية وذلك عن طريق رقمنتها.

الفرع الأول: تعريف رقمنه الإدارة الجمركية

تعمد الدول إلى تطوير أنظمتها وإدارتها على جميع المستويات، وذلك باستحداث تقنيات وأنظمة جديدة تواكب التجارة الالكترونية، ونظام الجمارك باعتباره نظام موجه لتحكيم المبادلات التجارية الدولية ومراقبتها وتنظيمها، وحماية الاقتصاد الوطني ونظرا إلى الصعوبات التي تواجهها الإدارة الجمركية جعل حتمية إدخال الرقمنة في معاملاتها لغرض تسهيل العمل وتسريع المعاملات.

تعتبر الجمارك الرقمية تحولا هاما في عمليات الاستيراد والتصدير، وذلك لأنها توفر الوقت والجهد وتواكب التجارة الالكترونية، وتحسن جودة الخدمة التي يتلقاها المتعاملون من الجمارك.

وتعرف الإدارة الجمركية الرقمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، و قبول و معالجة منافسة السلع للاستيراد، والتصدير والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط.[1]

[1] عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد 7، العدد 2، 2021، ص 609.

وحسب **منظمة الجمارك العالمية فإن الجمارك الرقمية** هي: أي نشاط آلي الكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنظمة الجمركية (النظم الآلية للتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الالكتروني للمعلومات) بالإضافة إلى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية [1].

الفرع الثاني: متطلبات رقمنة الإدارة الجمركية

نظرا لأهمية الرقمنة وسرعة التعامل بها في التجارة الالكترونية جعلها أهم وسيلة في التعاملات الإدارية، وذلك في إطار التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية الحديثة وذلك لما تقدمه من تسهيلات في تخزين البيانات، وكذا في سهولة الرجوع إليها عند الحاجة كما أنها تسهل التواصل بين الإدارة والمستخدمين وبين الإدارات فيما بينهما.

ولتطبيق الرقمنة على مستوى الإدارة الجمركية يجب توفير جملة من المتطلبات وهي على النحو الأتي:

أولا: المتطلبات الإدارية:

1.وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:

يعد التخطيط أولى العمليات الإدارية، حيث يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة حول ما يسمى بمشروع الإدارة الالكترونية، هذا الأخير الذي يتطلب تحديد مطلقاته وأبعاده والأهداف المرجوة منه، مع تحديد الأدوار التي يمكن أن يؤديها هذا المشروع بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو المجتمع ككل[2].

2.القيادة والدعم الإداري:

تعد القيادة الإدارية من أبرز العوامل التي من شأنها أن تساهم في تطبيق الإدارة الالكترونية، وذلك لما لها من قدرة على توفير البيئة المناسبة للعمل، فوجود القيادات الواعية

[1] عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 711

[2] وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى المعرفية والحضرية، العدد 2 ديسمبر 2021، ص 171

المتحمسة يؤدي إلى تطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إيجاد الحلول اللازمة لتحسين الخدمة الوظيفية [1].

3.التثقيف التعليم والتوعية:

للثقافة دورا بارزا في تطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف المجالات باعتبارها مطلبا أساسيا للتحول نحو الرقمنة الالكترونية، حيث يتطلب الأمر زيادة الوعي بضرورة تضافر وتكاثف الجهود، وتعزيز الاستعداد النفسي، بالإضافة إلى التعليم و التدريب من اجل مواكبة التحولات الجديدة، والتعامل معها بشكل مناسب كما أن الوعي بثقافة التكنولوجيا الحديثة يساعد كثيرا في تخطيط وتطبيق أدوات الإدارة الالكترونية، وعلى العكس من ذلك يكون من نتائج غياب الوعي بثقافة التكنولوجيا الحديثة، فشل المنظومة الالكترونية و ما ينتج عنها.

4.متطلب الإصلاح الإداري

إن تطبيق الإدارة الالكترونية يتوجب إحداث تغير أو ما يسمى بالإصلاح على المستوى الإداري، وذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلاءم مع هذا الأسلوب الإداري الحديث (الرقمنة الإدارية) (خبير تامين المعلومات، مشغل البرامج الالكترونية) والتخلي عن بعض الوظائف الإدارية التقليدية [2].

5.وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفق المستجدات:

نشأت القوانين الإدارية في بيئة تقليدية مبنية على أساس الانتقال واللقاء المباشر بين العامل وطالب الخدمة، أي بين البائع والمشتري، وعليه فالتحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب إصدار قوانين جديدة تتماشى وهذا الأسلوب الإداري، حيث يشمل تشريعات وقوانين تتعلق بالسرية، وخصوصية البيانات المتداولة على الشبكات، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية[3].

[1] وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، مرجع سابق ص 171

[2] نفس المرجع، ص 172

[3] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص339.

6.تهيئة المنظمة للانتقال من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الالكترونية:

يتوقف نجاح عمل الإدارة الالكترونية في توفير متطلبات العمل الالكتروني على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة ووسائل مبتكرة تساهم في تهيئة المنظمة والعاملين فيها، للانتقال إلى نموذج الأعمال الالكترونية بدلا من الأعمال التقليدية، وذلك بإضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الالكترونية عبر شبكة الانترنيت ، وأنماط تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق تهيئة المنظمة الكترونيا مرهون بتغيير جوهري يتضمن أربعة مداخل متكاملة وهي:

- ✓ تطوير وتطبيق إستراتيجية الأعمال الالكترونية.
- ✓ تنمية الموارد الالكترونية.
- ✓ ابتكار الثقافة الالكترونية.
- ✓ استقطاب ورعاية صناع المعرفة[1].

ثانيا: المتطلبات المالية والبشرية

يستلزم لرقمنة الإدارة الجمركية متطلبات بشرية وأخرى مالية نفصلها على النحو الآتي:

1.المتطلبات البشرية:

تعد رقمنة الإدارة الجمركية مشروع معقد بدرجة عالية من التقنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مهمة في جميع مراحل التنفيذ، فعادة ما يكون قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل إدارة الجمارك مسؤولا عن تشغيل ودعم جميع أنظمة التكنولوجيا، وفي كثير من الأحيان يتم الاستنجاد بمختصين دوليين في المراحل الأولية لبناء النظام وتدريب الموظفين والكوادر وتأهيلهم على العمل وتشغيل وصيانة المشروع، وهذا ما يقتضي من إدارة الجمارك إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها، حتى يتمكن من أداء العمل بكفاءة وفعالية[2].

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 340.

[2] فريدة رابحي، الحاج علي بدر الدين، النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي (ISSN: 1620.2588)، المجلد 7، العدد 2،2023، ص 328.

حيث أنه ونتيجة لمشروع الرقمنة الذي فرضته التجارة الالكترونية على الإدارة الجمارك نلاحظ مقاومة كبيرة من بعض المعارضين والرافضين لرقمنة الإدارة خوفا من فقدان مراكزهم، وذلك لأن وظائفهم ستستبدل بآلات، أو بالتخلي عن بعضهم لعدم الحاجة إليهم.

2. المتطلبات المالية:

يستلزم لتنفيذ وتشغيل نظام جمركي معلوماتي يواكب التجارة الالكترونية مجموعة من المتطلبات الأساسية تتمثل فيما يلي:

أ- **متطلبات الأجهزة:** وذلك بتوريد حواسيب، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التوصيلية، أي الوصول إلى البنية التحتية اللازمة للاتصالات، ويعتمد هذا العنصر بشكل مباشر على عدد المواقع المادية التي سيتم حوسبتها ، وخصائص الإقليم

(التضاريس الجبلية ، الممرات التي يتعذر الوصول إليها...) وإعادة تطوير المباني (المقرات والمكاتب الإقليمية ، والمعابر الحدودية) حيث يتم تركيب عناصر الرقمنة.

ب- **متطلبات البرامج:** وذلك من خلال برمجة الكمبيوتر ورقمنة المعاملات والإجراءات الجمركية، بحيث يجب شراء البرامج الضرورية أو تطويرها ثم تثبيتها، وغالبا ما يكون ذلك بواسطة مستشارين وخبراء محليين أو دوليين.

ت- **متطلبات التدريب:** ويقصد بها التكاليف المرتبطة بتركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والبرامج، وما يترتب على ذلك من احتياجات التدريب لموظفي الجمارك وإدارتها[1].

ثالثا: المتطلبات الأمنية:

قد يمثل موضوع أمن المعلومات أساس من أسس أي إدارة إلكترونية بما له من أهمية كبيرة، فكل من يفكر في التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية ، يعمد إلى البحث في السبيل والوسائل التي تعمل على حماية وأمن المعلومات ، وذلك بسبب إمكانية اختراق البنية التحتية التقنية ، خاصة بعد الانتشار الكبير للإنترنيت على مستوى العالم فأصبح من الممكن ارتكاب العديد من الجرائم، كالاختلاس ،السرقة ،والتزوير عن بعد دون معرفة هوية

[1] فريدة رابحي، الحاج علي بدر الدين، مرجع سابق، ص 329.

الفاعل، وهذا ما أدى إلى تطور مفهوم أمن المعلومات، ليشمل جميع الإجراءات الإدارية والفنية من أجهزة وشبكات ووسائل الاتصال وأقراص صلبة ومرنة وضوئية وحماية الأجزاء غير المادية، كالبرامج والتطبيقات والمعلومات من السرقة والتوقف أو التلف المتعمد وغير المتعمد، أو التبديل، أو التعديل، أو الاختراق، أو مجرد الاطلاع دون تصريح، لذلك يعتبر أمن وسلامة المعلومات من المتطلبات الهامة للإدارة الالكترونية في ظل الانتشار الواسع للتجارة الالكترونية، والذي يدعم ثقة المورد والمستهلك للبضائع الالكترونية[1].

المطلب الثاني: الإجراءات الجمركية الالكترونية

تعتبر الإجراءات الجمركية الالكترونية هي كافة العمليات والإجراءات التي نص عليها القانون الجزائري، وذلك بموجب قانون الجمارك الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات الجمركية التي تنظم دخول البضائع عبر الحدود، و يشمل أيضا العمليات الجمركية وتفتيش البضائع.

الفرع الأول: إعداد التصريح المفصل

عرفت المادة **75** من قانون الجمارك التصريح المفصل على انه: عبارة عن وثيقة محررة وفقا للأشكال المنصوص عليها قانونا التي بين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضائع، وتقديم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة الجمركية[2].

وحسب المادة **78** مكرر 1 من قانون الجمارك[3] والمادة **02** من المرسم التنفيذي رقم **10-288** المؤرخ في **14 نوفمبر 2010** فإن الأشخاص المؤهلين بالتصريح بالبضاعة والتوقيع على التصريح المفصل هم[4].

---

1 عماد الدين بن يحي، مهدي بلعزلة، دور رقمنة قطاع الجمارك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2022- 2023 ص 17.

2 أنظر المادة 75 من قانون الجمارك.

3 انظر المادة 78 مكرر 1، من قانون الجمارك.

4 أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010.

1 صاحب البضاعة (مالك البضاعة): وقد نصت عليه المادة **17** من المرسم التنفيذي رقم **10-288** يتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع[1].

ويعرف على أنه هو مالكها وبحكم الملكية التي ترجع عليه يخول له القانون تحرير التصريح أو توكيل شخص آخر قانونا للتصريح في مكانه إذا كان المالك شخص معنوي أو إذا تعذر على المالك التصريح شخصيا[2].

2 المصرح لدى الجمارك (الوكيل لدى الجمارك):والذي نص عليه المرسم التنفيذي رقم **10-288** يتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع في المادة **03** منه بحيث يعتبر وكيلا لدى الجمارك كل شخص طبيعي أو معنوي معتمد من طرف الجمارك للقيام بالعمليات المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع لفائدة أشخاص آخرين و لا يمكنه القيام بالجمركة دون اعتماد مهما كانت الأحوال.

أما الأشخاص المعنوية التي تحصل على الاعتماد فتقوم بتعيين أشخاص مؤهلين للقيام بإجراءات الجمركة بصفتهم مصرحين لدى الجمارك[3].

3. ناقل البضاعة: أجاز القانون لناقل البضاعة بإجراءات الجمركة للبضائع التي يقوم بنقلها في حالة غياب المالك أو عدم وجود أي وكيل لدى الجمارك ممثل لدى مكتب الجمارك [4].

و بموجب أحكام المواد من **82** إلى **85** من قانون الجمارك يتم تحديد شكل و محتوى التصريح المفصل[5] و هو موحد و صالح لجميع العمليات المشار إليها في المادة **75** من قانون الجمارك المتعلق بالأنظمة الجمركية[6] ويجب إيداع **5 نسخ** من هذا التصريح وهم:

- النسخة الأولى المسماة نسخة الجمارك ذات اللون الأخضر.
- النسخة الثانية المسماة نسخة المصرح يحتفظ بها كدليل على النشاط، ذات اللون الأزرق.

---

[1] أنظر المادة 17 من نفس المرسوم التنفيذي 10-288.

[2] بشار عبد الحليم، الإجراءات الجمركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر حقوق قانون خاص، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مستغانم، 2019 ص 18.

[3] أنظر المادة 03 المرسم التنفيذي رقم**10-288** المؤرخ في **14 نوفمبر 2010** يتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع

[4] بشار عبد الحليم، مرجع سابق، ص 18.

[5] انظر المواد من 82 إلى 85 من قانون الجمارك.

[6] انظر المادة 75 من قانون الجمارك.

- النسخة الثالثة المسماة نسخة البنك ذات اللون الأصفر.
- النسخة الرابعة المسماة نسخة الإحصاء.
- النسخة الخامسة المسماة نسخة الرجوع ذات اللون الأحمر.

بالإضافة إلى هده النسخ، قد تطلب السلطات الجمركية نسخا إضافية لأغراض معينة، مثل:

- نسخة للتأمين: تقدم إلى شركة تأمين في حالة تأمين البضائع.
- نسخة للتفتيش: تقدم إلى مفتشي الجمارك عند طلبها.

ويتم تحديد التصريح المفصل على استمارات تسلمها إدارة الجمارك ويكون التحديد بخط واضح بدون شطب أو إضافة ولا يحتوي إلا على مرسل واحد مصدر ومرسل إليه مستورد.

ويقسم نموذج التصريح إلى **69** خانة لكل خانة رمز محدد يمكن معرفة كل المعلومات الخاصة بتلك العملية بدقة، ويتم الاعتماد على نظام الإعلام الآليsigad لملأ خانات التصريح من طرف المصرح بعد إعداد التصريح المفصل، ويتم إيداعه على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسام ipsp مع إرفاقه بالوثائق اللازمة من فواتير ورخص وشهادات كل ملف له وثائق خاصة مرفقة به [1].

°الوثائق الملحقة بالتصريح المفصل:

اختلف تكوين ملف الجمركة من بضاعة إلى أخرى وطبيعة البضاعة هي التي تحدد الوثائق الواجب إرفاقها، إلا انه يوجد وثائق واجبة الإرفاق مهما كان نوع البضاعة.

- ✓ **الفاتورة:** هي وثيقة تجارية ومحاسبية وهي ضرورية في الملف وإلا اعتبر ملف مرفوض وتتضمن كل عناصر التجارة الدولية.
- ✓ **شهادة التأمين:** الهدف من هذه البضاعة هو تأمين البضاعة من الأخطار والكوارث التي قد تعرض لها.
- ✓ **بيانا لشحن: connissement** يتعلق ببضاعة معينة يعتبر بمثابة عقد نقل بين المالك و الناقل يحتوي على بنود العقد.

[1] أميرة زغداني، مروى حمدون، إدارة إجراءات الجمارك سلع وخدمات ، تقرير التربص لنيل شهادة ليسانس في التجارة الدولية، جامعة بوقرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس ، 2020، ص 19.

- ✓ **نسخة عن بيان هوية الشخص**
- ✓ **وكالة لتوكيل وكيل جمركي وحيد:** للقيام بجميع الإجراءات الجمركية لمختلف العمليات التي يقوم بها المتعامل الاقتصادي.

وثائق أخرى، كشهادة الضمان، الجودة، شهادة الصحة والبيطرية: وهي شهادة يحررها المورد وتسلم للمشتري[1].

الفرع الثاني: اكتتاب التصريح بالطريق الالكتروني

يعد الاكتتاب الالكتروني مكونا هاما من مكونات قانون الجمارك للتجارة الالكترونية، فهو يتيح للمصدرين والمستوردين تقديم تصريحاتهم الجمركية الكترونيا، دون الحاجة إلى تقديم مستندات ورقية.

كما انه يساعد على زيادة الكفاءة والشفافية في عملية التخليص الجمركي، ويسهل التجارة عبر الحدود.

وقد نصت المادة **91 مكرر 1** من قانون الجمارك على إمكانية الاكتتاب بالطريقة الالكترونية، كما انه يمكن استبدال توقيع التصريحات أو رمز تعريف الكتروني للمصرح بوسيلة الكترونية[2].

الفرع الثالث: عملية الفحص والمراقبة:

عند التأكد من صحة الوثائق تتم برمجة عملية الفحص المادي للبضائع وذلك بحضور كل من المصرح والمفتش الرئيسي وعون الفحص حسب نص المادة **95** من قانون الجمارك [3] ، وذلك على مستوى مساحات الإيداع المؤقت والمستودعات الجمركية.

حسب المادة **92** من قانون الجمارك[4] فان أعوان الجمارك يمكنهم تفتيش كل البضائع المصرح بها أو بعضها إذا ما بدا لهم ذلك ضروريا للتأكد من صحة المعلومات الواردة في التصريح بهذه البضائع[5].

---

[1] المنشور رقم 1520، المعدل و المتمم للمنشور رقم 07 المتعلق بتنظيم مسار التصريح المفصل و ارشفته.

[2] انظر المادة 91 مكرر 1 من قانون الجمارك.

[3] أنظرالمادة 95 من قانون الجمارك.

[4] أنظرالمادة 92 من قانون الجمارك

[5] أميرة زغداني، مروى حمدون، مرجع سابق، ص 19.

- ✓ **تصريح الجمارك للبلد المصدر:** ألزمت إدارة الجمارك المستوردين بتقديم هذه الوثيقة بمجرد وصول البضائع، وهي مصدرة من طرف مصالح الجمارك للبلد المصدر وتضمن المعلومات المتعلقة بالبضاعة والفاتورة المدونة في التصريح المفصل [1].
- ✓ **شهادة المنشأ:** تصدرها الغرفة التجارية أو مصالح الجمارك للبلد المصدر، تبين هذه الشهادة المنشأ الحقيقي للبضاعة المستوردة ويجب أن تتضمن كل المعلومات الضرورية لتعريف البضاعة.
- ✓ **قائمة الطرود:** يحررها المصدر وتحول إلى الناقل ثم إلى المستورد، تتضمن هذه الوثيقة المعلومات والبيانات الضرورية للوصف الدقيق للطرود[2].
- ✓ **إشعار بالوصول**
- ✓ **Grille de saisie**
- ✓ **بطاقة الرقم الجبائي**
- ✓ **نسخة من السجل التجاري**

ويتم التركيز في عملية الفحص على المعلومات التالية: بلد المنشأ، دقة الوضعية التعريفية، القيمة المصرح بها للبضائع، الوزن، الحجم، عدد الطرود، كما يمكن لمفتش الفحص اخذ عينة من البضائع في حالة وجوب ذلك.

عند الانتهاء من عملية الفحص يحرر المفتش شهادة الفحص على ظهر التصريح، وهي عبارة عن تقرير موجز ودقيق وكامل عن المراقبة المنجزة ونتائجها وتثبت إجراءات الفحص بصفة قانونية حيث يقوم مفتش الفحص بتدوين اسمه وتوقيعه وكذلك ختمه الشخصي.

في حالة مطابقة فحص البضائع مع بيانات التصريح المقدم يدون المفتش نتائج الفحص على ظهر التصريح ويرخص مباشرة برفع البضاعة.

وفي حالة اختلاف بين البضائع المقدمة والبيانات الواردة في التصريح المفصل يكلف قابض الجمارك بالمتابعة القضائية ويجب إشعار المصرح فورا بذلك.

[1] بشار عبد الحليم، مرجع سابق، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص 30.

جدول: يوضح الفرق بين اجراءات الجمارك في التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية:

الميزة	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
الشحن	حاويات وشاحنات كبيرة	طرود صغيرة
التقديم	مستندات ورقية	مستندات الكترونية
التفتيش	مكثف مع فحص مادي محتمل	اقل كثافة يعتمد على التقييم بالمخاطر
الرسوم و الضرائب	بناء على قيمة فاتورة الشحن	قد تختلف مع إعفاءات أو ضرائب مخفضة

جدول رقم: 03

التعليق: من خلال الجدول نجد أن هناك العديدمن الفروقات بين إجراءات الجمارك في التجارة الإلكترونية وإجراءات الجمارك في التجارة التقليدية خاصة من حيث طريقة الشحن وكيفية تقديم المستندات وأسلوب التفتيش، كما نجد أن هناك احتلاف كبير في الرسوم الجمركية والضرائب.

المطلب الثالث: تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة الالكترونية

تعد التجارة الالكترونية عنصرا هاما في الاقتصاد العالمي الحديث، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في حركة البضائع عبر الحدود، ولذلك أصبح التحصيل الجمركي على السلع المباعة عبر الانترنت أمرا بالغ الأهمية لضمان امتثال التجار للوائح التجارية الدولية وجمع الإرادات المستحقة للدول.

وللحديث عن تحصيل الرسوم الجمركية يجب أولا معرفة ما هي الرسوم الجمركية؟

حيث تعرف كالآتي: الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة. تستخدم هذه الرسوم لتمويل أنشطة الحكومة، مثل حماية الحدود الوطنية وبناء البنية التحتية ودعم البرامج الاجتماعية.

الفرع الأول: الحقوق والرسوم الجمركية

إن التطورات والتغيرات في التجارة أدت إلى انتقال إجراءات الجمارك التقليدية إلى إجراءات حديثة، التي تحقق التوازن بين تسهيل حركة التجارة وتعزيز الأمن وحماية الإجراءات حيث تشمل استخدام الأنظمة الالكترونية.

حيث يمكن إتمام الإجراءات الجمركية على مستوى أرضية معلوماتية تفاعلية تدعى "الشباك الوحيد " للتكفل بالوثائق و المعطيات المدونة عند الاستيراد و العبور و التصدير، و هذا حسب ما نصت عليه المادة **91 مكرر** من قانون الجمارك[1] ، نذكر بعض الإجراءات الجمركية الحديثة.

1. استخدام أنظمة الإدارة الجمركية

- نظام إيداع البضائع: يسمح هذا النظام للمستوردين والمصدرين بتقديم إقراراتهم الجمركية إلكترونيا قبل وصول أو مغادرة بضائعهم.
- نظام إدارة المخاطر: يقوم هذا النظام بتحليل بيانات التجارة لتحديد الشحنات عالية المخاطر التي تتطلب فحصا إضافيا.

[1] أنظر المادة 91 مكرر من قانون الجمارك

2. تطبيق تقنيات متقدمة للتفتيش

- المسح الضوئي: نستخدم أجهزة المسح الضوئي عالية الدقة لفحص البضائع دون الحاجة إلى تفريغها من الحاويات.
- الأشعة السينية: نستخدم أجهزة الأشعة السينية لاكتشاف المواد المخفية داخل البضائع.

الفرع الثاني: التحصيل الالكتروني للرسوم والحقوق الجمركية

يتم التحصيل الالكتروني للرسوم و الحقوق الجمركية مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك، بحيث يوفر مراقبة فورية للإرادات الجمركية عن طريق السداد الالكتروني للضرائب الجمركية، ويقصد به استخدام وسائل الدفع الالكتروني، مثل بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم الفوري من الرصيد ، تحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع عبر شبكة الانترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.

وقد ساعد الدفع الالكتروني للضرائب الجمركية المتعاملين الاقتصاديين على كسب الوقت والجهد في انجاز الإجراءات الجمركية و تفادي العديد من المخاطر، كالسرقة و الضياع التي قد تنجم عن استعمال الوسائل التقليدية، كما انه يحد من الفساد بالحفاظ على إيرادات الدولة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الاكتظاظ و تكثيف عمليات الاستيراد و التصدير وحماية السلع[1].

الفرع الثالث: مقارنة بين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية والتجارة الالكترونية:

تختلف طرق تحصيل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة في الجزائر بين التجارة العادية والتجارة الالكترونية، وسنوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهم كالآتي:

[1] عماد الدين بن يحي، مهدي بلعزلة، مرجع سابق، ص 40

أولا: أوجه التشابه بين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية والتجارة الالكترونية:

- ✓ في كل من التجارة العادية والتجارة الالكترونية يتم فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة إلى الجزائر وذلك بناءا على ما يلي:

1. نوع البضاعة: والتي نصت عليها المادة **10** من قانون الجمارك **17-04** كما يلي: " تمنح التعريف الجمركية تسمية للبضائع.

تشكل هذه الفئة نوع البضائع

يحدد المدير العام للجمارك بمقرر، الشروط التي تأهل بمقتضاها إدارة الجمارك للالتزام باستعمال عناصر الترميز لمدونة التعريفة الجمركية في مجال التصريح بالنوع التعريفي بالبضائع".[1]

2. بلد المنشأ: وقد نصت عليها المادة **14** من قانون الجمارك والتي تنص على

" يعتبر البلد المنشأ بضاعة ما، البلد الذي تم فيه الحصول عليها كليا وخضعت فيه إلى عمليات تحويل جوهري ماعدا في حالة تطبيق أحكام خاصة بقواعد المنشأ التفصيلية المنصوص عليها في الاتفاقيات والاتفاقات التجارية التعريفية الدولية المبرمة بين الجزائر و بلد ما، أو مجموعة من البلدان أو الاتحاد الجمركي أو إقليم جمركي "[2]

وقد نصت المادة **14مكرر 2**من نفس القانون السابق على:

1. " عند الاستيراد يمكن إدارة الجمارك أن تطلب شهادة المنشأ
2. عند التصدير تقوم إدارة الجمارك بناء على طلب المصدرين بالتأشير على الشهادات التي تثبت المنشأ الجزائري للمنتجات المصدرة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم."[3]

[1] أنظر المادة 10 من قانون الجمارك

[2] أنظر المادة 14 من قانون الجمارك

[3] أنظر المادة 14 مكرر 2 من قانون الجمارك

3. قيمة البضائع: قد تحدثت المواد من **16 إلى 16 مكرر 14** من قانون الجمارك **17-04** بحيث وضحت معنى قيمة البضائع وكيفية تحديدها من طرف الجمارك[1].

4. تخضع جميع السلع المستوردة سواء في التجارة العادية أو التجارة الالكترونية للدفع الجمركي في الجزائر.

5. في كلتا التاجرتين العادية والالكترونية يتم إصدار إذن التخليص الجمركي للبضائع بعد دفع الرسوم الجمركية.

6. تهدف الرسوم الجمركية الناتجة عن التجارة العادية أو التجارة الالكترونية إلى حماية الإنتاج المحلي وتنظيم التجارة الخارجية.

ثانيا: أوجه الاختلافبين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية والتجارة الالكترونية:

1.إعلان البضائع

يتم تقديم إعلان البضائع في التجارة العادية إلى السلطات الجمركية الجزائرية من قبل المستورد أو وكيله بشكل مباشر في حين يتم تقديم إعلام البضائع في التجارة الالكترونية إلى السلطات الجمركية الجزائرية من قبل شركات الشحن أو من خلال منصة التجارة الالكترونية.

2.تحديد الرسوم الجمركية

يتم تحديد الرسوم الجمركية في التجارية العادية من قبل السلطات الجمركية الجزائرية بعد فحص البضائع المستوردة، أما في التجارة الالكترونية فيكون تحديد الرسوم الجمركية من قبل السلطات الجمركية الجزائرية بناءا على المعلومات الواردة في إعلان البضائع دون الحاجة إلى فحص البضائع فعليا، أي في التجارة العادية تكون الرسوم الجمركية للبضائع بالقيمة الفعلية لها، أما في التجارة الالكترونية فتكون على حسب القيمة المعلنة للبضائع.

3.دفع الرسوم الجمركية

يتم دفع الرسوم الجمركية في التجارة العادية من قبل المستورد أو وكيله بشكل مباشر إلى السلطات الجمركية الجزائرية، وفي التجارة الالكترونية يتم دفع الرسوم الجمركية من قبل المشتري عادة إلى شركة الشحن، أو من خلال منصة التجارة الالكترونية، ويتم تحويلها لاحقا إلى السلطات الجمركية الجزائرية.

[1] أنظر المواد من 16 إلى 16 مكرر 14 من قانون الجمارك

4.التخليص الجمركي

في التجارة العادية يتم استلام إذن التخليص الجمركي من قبل المستورد أو وكيله من قبل السلطات الجمركية الجزائرية بعد دفع الرسوم الجمركية، أما في التجارة الالكترونية فيتم استلام التخليص الجمركي من قبل شركة الشحن، أو من خلال منصة التجارة الالكترونية بعد دفع الرسوم الجمركية ويتم تسليم البضائع إلى المشتري.

5.الإجراءات الجمركية

في التجارة العادية يجب تقديم الوثائق اللازمة مثل الفاتورة التجارية شهادة المنشأ.....الخ، وتخضع البضائع للتفتيش الجمركي، أما في التجارة الالكترونية فيكتفي بتقديم معلومات عن البضائع مثل نوعها كميتها قيمتها.....الخ.

6. الشحن

يكون الشحن في التجارة العادية عن طريق الجو أو البحر، أما في التجارة الالكترونية فيكون عن طريق البريد أو عبر شركات الشحن.

7. السرعة

تكون التجارة العادية بطيئة في جميع إجراءاتها من حيث الدخول أو الخروج لكثرة الإجراءات والدقة في احتساب الرسوم الجمركية، أما التجارة الالكترونية فتكون بطريقة سريعة، وذلك بسبب استخدامها للتكنولوجيا الحديثة وسرعة الشحن من و إلى خارج البلد.

8.التكلفة

تكون التكلفة في التجارة العادية كبيرة بسبب تكاليف الشحن والتخليص الجمركي على عكس التجارة الالكترونية، تكون اقل تكلفة بسبب نقص تكاليف الشحن[1].

[1] أسامة غزلاني، دور رقمنة الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، اختصاص مالية و تجارة دولية، قالمة، 2023–2024، ص 24.

أوجه الشبه و الاختلاف في تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية و التجارة الالكترونية في الجزائر

اوجه الشبه	
الرسوم الجمركية	تخضع جميع السلع المستوردة ,سواء عبر التجارة العادية او الالكترونية للدفع الجمركي في الجزائر
تحديد الرسوم الجمركية	تعتمد الرسوم الجمركية على قيمة البضائع بالاضافة الى تكاليف الشحن و التامين
الهدف	تهدف الرسوم الجمركية الى حماية الانتاج المحلي و تنظيم التجارة الخارجية

اوجه الاختلاف		
المعيار	التجارة العادية	التجارة الالكترونية
طريقة احتساب القيمة	القيمة الفعلية للبضائع	القيمة المعلنة للبضائع
طريقة الدفع	عند وصول البضائع الى ميناء الدخول	عبر الانترنت او عند استلام البضائع من شركة الشحن
الاجراءات	تقديم الوثائق اللازمة (فاتورة تجارية, شهادة المنشأ,...) وخضوع البضائع للتفتيش الجمركي	تقديم معلومات عن البضائع(نوعها, كميتها, قيمتها,...)
الشحن	البحرية او الجوية	البريدية او عبر شركات الشحن
السرعة	أبطأ	أسرع
التكلفة	قد تكون اعلى بسبب تكاليف الشحن و التخليص الجمركي	قد تكون اقل

التعليق: الجدول عبارة عن ملخص لأوجه الشبه والاختلاف في تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة العادية وبين تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، وقد تم ذكرها بطريقة مفصلة من خلال الفرع الثالث السابق.

جدول رقم: 04

المبحث الثاني: المعالجة الجمركية للتجارة الالكترونية

تعد المعالجة الجمركية للتجارة الالكترونية أنها الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل السلطات الجمركية لضمان الامتثال لقوانين ولوائح الجمارك عندما يتم شراء أو بيع البضائع عبر الانترنت.

المطلب الأول: الضرائب الجمركية على التجارة الالكترونية

تخضع السلع المستوردة عبر الانترنت في الجزائر لضرائب ورسوم جمركية، وتختلف هذه الضرائب حسب نوع السلعة وقيمتها وبلد المنشأ.

إلا أن موضوع الضرائب على التجارة الالكترونية يواجه العديد من الصعوبات، إلا أنه لاعتبارها وأهداف عديدة لا يوجد ما يمنع الحكومات من فرض الضرائب على المعاملات التجارية الالكترونية.

الفرع الأول: الضرائب المقترح فرضها على التجارة الالكترونية

أولا: الضرائب الالكترونية: تعتبر الضرائب الالكترونية صورة مستحدثة من الضرائب وتعتمد على المفاهيم الالكترونية والتطورات التكنولوجية وبشكل يتفق مع مقتضيات التجارة الالكترونية ومن أهم أنواع الضرائب الالكترونية ما يلي[1]:

1. ضريبة الوحدة الرقمية (Bit tax):نتيجة للصعوبات التي تواجه فرض الضريبة في التجارة التقليدية ظهر ما يسمى ضريبة (البت) والتي تم اقتراحها من قبل (ARTHURCORDELI)(Thomas Ide) من خلال تقديمهم ورقة عمل قدمت في اجتماع عقد في نادي روما في ديسمبر 1994 ، حيث انطلقت فكرة هذه الضريبة من أنها سوف تطبق على كل (بت) من المعلومات التي تتدفق من خلال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تحمل وتمرر المعلومات الرقمية، فالضريبة تفرض على حجم تدفق البيانات، و تعتبر ضريبة البت بديلا مناسبا لضريبة القيمة المضافة

[1] إبراهيم كامل الشوابكة، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون، المجلد رقم 34، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007، ص 522.

على السلع و الخدمات غير المادية ، ليتم فرضها على كثافة بث المعلومات أو الاتصال ، حيث تشكل عدد الوحدات الرقمية (BITS) إشارة لكثافة البث، علما بأن كل ثماني وحدات رقمية (bits8) تمثل واحد (byts) و يستخدم الأخير لتمثيل حرف واحد في كل اتصال فالضريبة تقدر على أساس عدد الوحدات الرقمية المبثوثة بغض النظر عن قيمة المعلومات التي تم بثها ، و قد تعرضت هذه الضريبة للعديد من الانتقادات لكونها لا تأخذ في حسابها قيمة السلع التي تخضع للضريبة ، كما أن قياس القيمة المضافة التي تنتج عن الوصول للأنترنت أمر معقد و يصعب فرض الضريبة عليه ، أضف إلى ذلك أن هذه الضريبة تفرض على كافة الاتصالات دون اخذ قيمتها بعين الاعتبار، الأمر الذي يجعل منها ضريبة عمياء[1].

2. فرض رسم على التجهيزات الالكترونية: وهو أن يتم فرض رسم على التجهيزات الالكترونية التي تتيح للأفراد والمؤسسات الدخول إلى شبكة الانترنت، واستخدامها في ممارسة تجارتهم وما يميز هذا الرسم انه لا يعطي الفرصة للمؤسسات أو المستخدمين إلى الهروب و الانتقال لممارسة تجارتهم في فضاء دولة أخرى لا تفرضها، و منه فان التجهيزات الالكترونية لها كيان مادي على ارض الواقع يسهل عملية ضبطها[2].

ثانيا: الضرائب التقليدية: يرى هذا الاتجاه أن الضرائب المطبقة على التجارة التقليدية هي من يجب أن تفرض على التجارة الالكترونية بدلا من إيجاد أنواع جديدة من الضرائب بجانب الضرائب التقليدية، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للتجارة الالكترونية، ومن أهم هذه الضرائب ما يلي:

1. الضريبة على الاستهلاك: ويكون محل هذه الضريبة استهلاك السلع من خلال إنفاق الدخل الذي يحصل عليه أصحابه من التعاملات الخفية التي يجرونها عبر الانترنت، ومنه تجمع الضرائب من المتهربين منها، وذلك لأن دخلهم المنفق الذي يعود مصدره إلى المعاملات التجارية بالسلع و الخدمات الرقمية عبر الانترنت سوف تفرض عليه الضرائب[3].

[1] إبراهيم كامل الشوابكة، مرجع سابق، ص 523.

[2] رحيمة معمري، مرجع سابق، ص 67.

[3] رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، مرجع سابق، ص 15.

2. الضريبة على المبيعات: و هي ضريبة غير مباشرة، و قد تم تطبيق هذه الضريبة في بعض الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت المؤسسات التي تبيع البرامج الجاهزة (software) موجودة في الولاية التي تحصل فيها على مقابل لاستعمال حقوقها داخل الولاية كاسمها التجاري أو علامتها التجارية ، الأمر الذي يعني منح الحق للولاية في تحصيل الضريبة من مبيعات هذه المؤسسة داخل الولاية و التي يجري بيعها عبر شبكة الانترنت[1].

إن تطبيق ضريبة المبيعات يقتصر على المعاملات الجارية بين قطاع الأعمال والمستهلكين (business to costumer)، ولا تطبق هذه الضريبة على المعاملات التجارية بين قطاعات الأعمال نفسها (business to business) شرط أن تكون السلع و الخدمات التي يم استبعادها من فرض الضرائب يعتزم بيعها فيما بعد إلى المستهلك النهائي ، و يقع عبئ جمع و تحصيل و تقديم تقرير الضريبة المفروضة على مبيعات التجزئة في نفس الولاية على عاتق البائع الذي يلتزم بتحويلها فيما بعد إلى إدارة الضرائب[2].

الفرع الثاني: أساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية والالكترونية لدى الجمارك

يقصد بالمعاملات التجارية الإجراءات والخطوات التي يتبعها التجار لاستيراد أو تصدير البضائع من وإلى الجزائر.

تختلف أساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية على المعاملات التجارة في التجارة الالكترونية لدى الجمار في العديد من النقاط:

أولا: أساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية لدى الجمارك

تتمثل أول نقطة تحكم التجارة التقليدية عند الجمارك منذ دخول السلعة أراضي البلد حيث يتم اخذ رسوم الجمارك المقررة وفقا لكمية ونوع السلعة وتقوم المؤسسة بعد استلام السلعة تسجيلها في دفاترها المحاسبية الخاصة التي يتم ترحيل حساباتها إلى حساب الأرباح والخسائر

[1] عواد قبس، حسن، مشكلات فرض و تحصيل الضرائب على عقود التجارة الالكترونية، مجلة الرافضين للحقوق، المجلد 12، العدد 43، جامعة الموصل، العراق، ص 205.

[2] رحيمة معمري، مرجع سابق، ص 68.

حتى تقوم المؤسسة بدفع ضريبة وفقا لذلك في نهاية السنة وهو ما يسمى بالضريبة المباشرة وفي المقابل تقوم بفرض سعر للسلعة يتضمن ضريبة المبيعات التي تحصلها من المشترين وتوردها إلى الحكومة و هذا ما يسمى بالضريبة غير المباشرة[1].

ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها النظام التقليدي للسيطرة على المعاملات التجارية داخليا وخارجيا نجد ما يلي:

1. نقاط الدخول والخروج: ويقصد بها فرض رقابة على نقاط الدخول والخروج من خلال الجمارك التي تضمن للدولة السيطرة على المعاملات مع العالم الخارجي سواء كانت تصديرا أو استيرادا في حالة السلع المادية.
2. تسجيل المعاملات التجارية: تلزم معظم الدول مؤسسات الأعمال تقييد معاملاتها التجارية كافة، وبالتالي فهي تفرض على المؤسسات ذات الحجم المناسب لاقتصادها إمساك دفاتر منتظمة تسجل فيها كل الوقائع والمعاملات التجارية.
3. حق فحص دفاتر القيد: تتيح النظم الضريبية لمأموري الضرائب حق فحص دفاتر القيد للمؤسسات المفروض عليها إمساك الدفاتر المنظمة كإحدى أدوات الضبط والتحقق الحكومي، كما يحق له فحص أصل المعاملات كافة أو استخدام الأوراق الأصلية المنشأة عامة.
4. العقود التجارية والقانون التجاري: ألزم القانون التجاري كتابة العقود التجارية لتكون الأصل عند نشوء أي نزاع في تنفيذها [2].

[1] التهامي طواهر محمد، شفيقة حني، عبد الوهاب دادان، تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مجلد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 03.

[2] نفس المرجع، ص 04.

ثانيا: أساليب المعاملات التجارية في التجارة الالكترونية لدى الجمارك

ومن أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمارك للسيطرة على المعاملات التجارية الالكترونية داخليا وخارجيا نجد ما يلي:

1. استمرار نقاط الدخول والخروج: يقتصر دور الجمارك في السيطرة على السلع المادية في المعاملات الخارجية للمؤسسات والشركات، ويتقلص دورها في السلع غير المادية كالبرمجيات، والتسجيلات الضوئية والمرئية.
2. استمرار قيد المعاملات التجارية إلكترونيا: تحقق المنظومة التجارية الالكترونية سواء بالنسبة للمؤسسات الكبرى، أو الفردية والصغرى إمكانية غير مسبوقة لإمساك دفاتر إلكترونية تسجل فيها كل المعلومات التجارية بصورة منظمة.
3. استمرار حق فحص دفاتر القيد الالكتروني: تحقق القوانين الحالية، استمرار حق فحص دفاتر القيد، إلا أن صورة هذه الدفاتر تختلف عن الدفاتر الالكترونية، كما أن مأمور الضرائب سيواجه عدم وجود وثائق أصلية يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، وهو ما يتطلب وجود آليات جديدة للمراجعة الضريبية تتناسب مع طبيعة التجارة الالكترونية

العقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني: نظرا لطبيعة العقود الالكترونية التي يتم تحريرها باستخدام التوقيع الالكتروني، سوف تواجه السلطات التشريعية مشكلات تتعلق بإثبات المتعاقد، وهو ما يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات والتحقق[1].

[1] رحيمة معمري، مرجع سابق، ص 69.

جدول يوضح الفرق بين اساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية و التجارة الالكترونية لدى الجمارك الجزائرية:

النقطة	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
القرار الجمركي	ورقيا	الكترونيا
المستندات	تقدم يدويا	تحمل على منصة الجمارك الالكترونية
التخليص الجمركي	في الميناء او المعبر الحدودي	في مستودعات خاصة
حضور التاجر	ضروري	غير ضروري
الدفع	نقدا او بشيك	الكترونيا
الوقت	تكون بطريقة بطيئة	تستغرق وقت طويل

جدول رقم: 05

التعليق: الجدول يلخص الفرق بين أساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية لدى الجمارك بعدما تم سردها بطريقة مفصلة في الفرع الثاني السابق.

المطلب الثاني: عوائق التجارة الالكترونية لدى إدارة الجمارك

تواجه التجارة الالكترونية في الجزائر العديد من العوائق لدى الجمارك مما يعيق نموها وتطورها، ومن بين هذه العوائق ما يلي:

الفرع الأول: من حيث العوائق الإدارية الالكترونية.

لم تعتمد الجزائر التجارة الالكترونية بصفة جدية إلى يومنا هذا، لعدم تعود مستخدمي الانترنيت على هذا النوع من النشاط التجاري إضافة إلى حواجز أخرى نذكر أهما:

نقص الوضوح في القوانين والأنظمة: تفتقر القوانين والأنظمة المنظمة للتجارة الالكترونية في الجزائر إلى الوضوح، مما يخلق غموضا وعدم اليقين للمتاجر الالكترونية والمستهلكين على حد سواء.

- الإجراءات البيروقراطية الطويلة: تتطلب عملية التخليص الجمركي للبضائع المستوردة عبر الانترنت إجراءات بيروقراطية معقدة وطويلة، مما يؤدي إلى تأخيرات وتكاليف إضافية.
- نقص التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية: يفتقر التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتجارة الالكترونية، مثل الجمارك والبنوك ومكاتب البريد، مما يعيق عمليات التصدير والاستيراد.
- ضعف أنظمة المعالجة الالكترونية: تفتقر الجمارك الجزائرية إلى أنظمة معالجة إلكترونية حديثة، مما يؤدي إلى بطيء في عملية التخليص الجمركي.
- نقص البنية التحتية اللوجستية: تفتقر الجزائر إلى بنية تحتية لوجستية مناسبة لدعم التجارة الالكترونية مثل: مستودعات التخزين المبردة، ومراكز التوزيع الحديثة[1].

[1] محمد نوري، مرجع سابق، ص 105.

الفرع الثاني: العوائق الثقافية والأمنية الالكترونية

تواجه الجمارك العديد من العوائق الثقافية والأمنية نذكر أهمها:

أولا: العوائق الثقافية

- ثقافة الدفع النقدي: يفضل العديد من الجزائريين الدفع نقدا، مما يمثل عقبة أمام نمو التجارة الالكترونية التي تعتمد بشكل أساسي على الدفع الالكتروني.
- قلة الثقة بالتسوق عبر الانترنيت: لا يزال بعض المستهلكين الجزائريين مترددين في الشراء عبر الانترنيت بسبب مخاوف تتعلق بالأمان والجودة. تباين الإجراءات والمتطلبات بين مختلف الدول، مما يخلق غموضا للمتاجر الالكترونية والمستهلكين.
- ضعف التنسيق بين الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة، مثل الضرائب والبنوك.
- ازدياد حجم التجارة الالكترونية عبر الحدود مما يشكل عبئا على إمكانيات الجمارك الحالية في التعامل مع الكميات المتزايدة من البضائع.

ثانيا: العوائق الأمنية

- مخاطر الاحتيال والتهريب: تواجه التجارة الالكترونية مخاطر عالية من الاحتيال والتهريب، مما يتطلب أنظمة أمنية قوية لحماية المستهلكين والبائعين. نقص الاندماج مع منظمات التجارة الالكترونية مما يصعب تبادل المعلومات.
- صعوبة التحقق من صحة الوثائق والمعلومات المقدمة.
- اختراق أنظمة الجمارك الالكترونية وسرقة البيانات.
- نقص الوعي بأهمية الأمن السيبراني: يفتقر العديد من المتاجر الالكترونية الجزائرية إلى الوعي بأهمية الأمن السيبراني، مما يجعلها عرضة للاختراقات والهجمات الالكترونية[1].

[1] كريم بوعلاق، مرجع سابق،ص 46.

الفرع الثالث: من حيث تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية

يطرح موضوع تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية على صادرات وواردات التجارة الالكترونية في سوق عالمي افتراضي لا يعترف بالحدود السياسية للدول إشكالات متعددة وخلق رهانات وتحديات جديدة لإدارة الجمارك لضبط المعاملات التجارية وتحديد الوعاء الضريبي، وتتمثل عوائق تحصليها فيما يلي:

أولا: إقليمية الضريبة

ويقصد بالإقليمية امتداد مفهوم التواجد ليشمل معا المعلومات على شبكة الانترنت وليس قصرها فقط على مفهوم التواجد المادي[1].

تقوم التجارة الالكترونية على أسواق منشآت افتراضية تلغي المكان، وعليه فمن الصعب تطبيق القوانين الجمركية القيود المألوفة في التجارة الحقيقة، فالربح النتائج عن العمليات التجارية لا ينتمي إلى إي مكان محدد.

ثانيا: مبدأ المساواة والعدالة الضريبة

وذلك لأن بعض المنتجات التي يتم تداولها عبر التجارة الالكترونية، مثل البرامج الالكترونية والكتب وأشرطة الفيديو والموسيقى، تكون في منأى عن أي حواجز جمركية أو ضريبية على خلاف المنتجات المماثلة التي تعبر حدود الطرق التقليدية وتخضع للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة من طرف المصدر أو المستورد[2].

ثالثا: عدم وجود مراكز عبور

يعتمد نظام التحصيل للحقوق والرسوم الجمركية على المعابر الحدودية انطلاق من مفهوم المؤسسة الداعمة ومفهوم المنشأ في المبادلات التجارية التقليدية بين الدول، إلا أنه يتعذر تطبيق المفهومين في التجارة الالكترونية، وهذا ما يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة منها.

[1] رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، الضرائب في عالم الأعمال الالكترونية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، يونيو، 2000، ص 18.

[2] محمد نوري، مرجع سابق، ص 105.

رابعا: مبدأ إثبات التعاملات التجارية

تواجه الإدارة الالكترونية صعوبة في إثبات التعاملات التجارية التي تتم الكترونيا بخلاف المعاملات التي تتم بشكل التقليدي، الذي يعتمد على العقود المبرمة والفواتير...الخ فأين نجد هذه المستندات في الشكل الجديد للتجارة الالكترونية [1].

خامسا: مبدأ البساطة

وهذا يعني أن القواعد الجبائية تكون واضحة لدى عامة الناس، بحيث يعلم المتعامل وعاء الضريبة الجمركية التي يخضع لها كوقت فرضها ومعدلها، ونتيجة لصعوبة إخضاع القوانين الضريبية الجمركية للتجارة الالكترونية خلفت جدال عالمي.

وهذا للفصل في وجوب إخضاع هذه المعاملات التجارية عبر الانترنت لنظام الضريبة أو عدم إخضاعها، مع أن أرباح الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية قد تصل إلى أضعاف التجارة التقليدية[2].

المطلب الثالث: تقييم الخدمات الجمركية في التجارة الالكترونية

يشكل ازدهار التجارة الالكترونية ايجابيات و فرصا جديدة للجمارك ، بينما تسهل المنصات الالكترونية عملية الشراء عبر الحدود ،مما تصبح مهمة تتبع حركة البضائع و تحصيل الرسوم الجمركية أكثر تعقيدا و هذا ما يعد من ابرز سلبيات الخدمات الجمركية للتجارة الالكترونية.

الفرع الأول: ايجابيات الخدمات الجمركية في التجارة الالكترونية

يتيح التوجه نحو الجمارك الالكترونية جملة من الايجابيات نذكر منها:

1. سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك.

2. إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع و على مدار الساعة.

3. إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية، ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات الكترونيا.

[1] محمد نوري، مرجع سابق، ص 106.

[2] رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء حسين، مرجع سابق، ص 20.

4. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع و التأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) و لمدفوعات تخص الشركة فقط.

5. إمكانية متابعة عمليات الدفع و استنساخ التقارير[1].

الفرع الثاني: سلبيات تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية

بالرغم من الايجابيات التي تمتاز بها الخدمات الجمركية على التجارة الالكترونية إلا أنها لا تخلو من السلبيات و خاصة فيما يخص تحصيل الرسوم الجمركية ، و من بينها ما يلي:

- **مشكلة الحصر الضريبي:** وذلك لان جزء من التجارة الالكترونية غير منظور، كما أن هذا النوع من التجارة يأخذ عدة مستويات (بين الدول، المؤسسات، مؤسسة وشخص طبيعي.....) وأشكال مثل (تجارة منتجات، خدمات.....)
- **سيادة الدولة:** من مبادئ أي دولة إخضاع المشاريع المتواجدة في إقليمها إلى الضرائب التي تسنها تبعا لسيادتها، وهذا ما يمكن للمؤسسات تفاديه من خلال اللجوء إلى المعاملات الالكترونية.
- **العدالة الضريبية:** تطرح هذه المشكلة ما بين العاملات التجارية التقليدية ونظيرتها الالكترونية، ويتجلى الاختلال في تطبيق العدالة الضريبية في فرض الضرائب المرتفعة على التجارة التقليدية رغم تحملها المصاريف الكبيرة، في مقابل فرض ضرائب بنسب اقل على التجارة الالكتروني بهدف تشجيعها رغم تحقيقها لأرباح عالية[2].
- **مشكلة الازدواج الضريبي:** إن معالجة الضريبة للتجارة الالكترونية يمكن أن يؤدي إلى الازدواج الضريبي المحلي أم الدولي، الذي يعرف على انه فرض أكثر من ضريبة واحدة على ذات الممول، وعلى نفس السلع خلال المدة نفسها داخل إقليم جغرافي واحد فتقوم الدولة التي يقع في مقرها الضريبة بفرضها، ولكن بالاعتماد على شبكة الانترنت يمكن إجراء

[1] عبد القادر حليس، مرجع سابق، ص 610.

[2] عبد القادر بوعزة، نرجس حميمش، نحو حل جباية التجارة الالكترونية في إطار الجهود الدولية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 119.

تعاملات دون وجود مقر ملموس، وهو ما يطرح تساؤلات حول من لديه الحق في فرض الضريبة.

- **صعوبات إثبات التعاملات والعقود:** توجه معظم الدول مشكلة إثبات التعاقدات نظرا لطبيعة العقود الالكترونية التي يتم تحريرها، باستخدام نظم وأساليب التوثيق الالكتروني وهذا ما يطرح مشاكل تتعلق بطرق الإثبات ومسك المحاسبة نتيجة التحول من العمليات الورقية التي تسمح لإدارة الجمارك تعقب هذه العمليات الافتراضية[1].
- **استخدام النقود الالكترونية:** إن استخدام النقود الالكترونية سوف يزيد من تعقيد وصعوبة مهام الإدارة الجمركية، وذلك لأنها سوف تحل محل النقود الحقيقية في معاملات الأفراد وتستخدم في دفع المستحقات وتسوية الحاسبات.
- **صعوبات مرتبطة بتحديد الهوية وتعيين النشاط:** ويقصد بها عدم قدرة طرفي التعاملات الالكترونية رؤية كل منهما الآخر، وهذا ما سينتج عنه التهرب الضريبي بعدم تسجيل هذه المعاملات في الدفاتر المحاسبية، وهذا ما يعقد ويصعب مهمة الجمارك في حصر الضرائب المستحقة[2].

[1] يوسف حاج سعيد، رابحي بو عبد الله، دراسة تحليلية للأحكام الجبائية المفروضة على التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022 ص 299-300.

[2] يوسف حاج سعيد، رابحي بو عبد الله، مرجع نفسه، ص 300.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أنه لا يمكن دراسة التجارة الالكترونية دون إقرانها بقانون الجمارك وذلك لأنهما وجهان لعملة واحدة، بحيث يكمل كل منهما الآخر.

كما نستنتج التأثير الكبير للتجارة الالكترونية على قانون الجمارك ، مما جعلتـه في ضرورة ملحة إلى التغيير على جميع مستوياته من أجل مواكبة التجارة الالكترونية وتطوراتها ، وذلك من خلال رقمنة الإدارة الجمركية وإعادة هيكلتها ماديا وبشريا.

الخاتمة

الخاتمة:

مكنتنا دراسة هذا الموضوع من التعرف على الأثر الكبير الذي أثرته التجارة الالكترونية على قانون الجمارك وأن التجارة الالكترونية وقانون الجمارك وجهان لعملة واحدة ، بحيث لا يمكن دراسة كل على حدا.

ومما لا شك أن التجارة الالكترونية تشكل تحديا كبيرا لقانون الجمارك الجزائري ، ولكنها في نفس الوقت تقدم فرصا هائلة لتعزيز التجارة وتنويع الاقتصاد الوطني ، ولذلك وجب اتخاذ خطوات سريعة لتحديث التشريعات الجمركية وتعزيز قدرات الإدارة العامة للجمارك لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نجد أن النتائج المتوصل إليها في تأثير التجارة الالكترونية على قانون الجمارك الجزائري، بحيث توصلنا إلى أنه للتجارة الالكترونية تأثيرا عميقا على قانون الجمارك الجزائري ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

التأثيرات الايجابية:

1. توسيع قاعدة التجارة وزيادة الصادرات، بحيث تتيح التجارة الالكترونية للشركات الجزائرية الوصول إلى أسواق جديدة، وبيع منتجاتها وخدماتها لعملاء في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني.
2. خفض تكاليف التجارة وذلك لأن التجارة الالكترونية تقلل من تكاليف التجارة التقليدية مثل تكاليف الإيجار والتخزين والنقل، مما يتيح للشركات والعملاء على حد سواء الحصول على أسعار أفضل.
3. تحسين كفاءة الخدمات الجمركية بحيث يمكن أن تساهم التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في التجارة الالكترونية في تحسين كفاءة الخدمات الجمركية، مثل إتاحة التخليص الجمركي الالكتروني وتتبع حركة البضائع بشكل أسرع وأكثر دقة.

التأثيرات السلبية

1. ازدياد خطر عمليات التهريب والغش التجاري وذلك بسبب إمكانية البائعين غير الشرعيين استغلال سهولة نقل البضائع عبر الانترنيت للتملص من الرقابة الجمركية.
2. صعوبة تحديد قيمة السلع المباعة الكترونيا، لأن نظام الجمارك الجزائري يعتمد على قيمة البضائع لتحديد الرسوم والضرائب المستحقة ولكن يصعب أحيانا تحديد هذه القيمة بدقة في عمليات البيع والشراء الالكترونية، خاصة مع وجود عروض وخصومات متغيرة، وإمكانية التلاعب بالأسعار من قبل بعض البائعين.
3. ثغرات في التشريعات الجمركية الحديثة، وذلك لأنها لا تملك أحكاما محددة تنظم عمليات التجارة الالكترونية مما يخلق فجوات قانونية يمكن استغلالها من قبل البعض للتهرب من دفع الرسوم والضرائب المستحقة.

الحلول والتوصيات المقترحة

1. تحديث التشريعات الجمركية لكي تشمل أحكاما محددة تنظم عمليات التجارة الالكترونية
2. تعزيز التعاون بين الجمارك والجهات ذات الصلة أي يجب تعزيز التعاون بين الإدارة العامة للجمارك والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة مثل وزارة التجارة ووزارة الاتصالات.
3. استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير أنظمة تتبع البضائع الالكترونية وتسهيل عملية التخليص الجمركي الالكتروني.
4. نشر الوعي حول مخاطر التجارة الالكترونية غير القانونية والتي تكون في مواقع الكترونية غير موثوقة، والتشجيع على إبلاغ السلطات عن أي عمليات مشبوهة.
5. تدريب موظفي الجمارك على مهارات التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية، وكيفية التعرف على عمليات التهريب والغش التجاري.

وفي الأخير نجد أن تطبيق هذه الحلول والتوصيات المقترحة من شأنه أن يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية قانون الجمارك في ظل التجارة الالكترونية، ويحافظ على إيرادات الدولة ويحمي المستهلكين من مخاطر الشراء من مواقع الكترونية غير قانونية.

والجزائر كغيرها من الدول تبدل في مجهودات لتحديث التشريعات الجمركية بما يتماشى مع متطلبات التجارة الالكترونية، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان التطبيق الفعال للقانون.

أولا: القوانين و المراسيم.

1. القانون 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018 ، المتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية ، عدد 28 ، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

2. قانون حماية المستهلك المصري رقم 57، لسنة2006، المنشور في جريدة الوقائع المصرية، العدد 241 بتاريخ 22 أكتوبر 2006.

3.القانون رقم 04-02 ، المؤرخ في 23 جوان 2004 ، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004 ، العدد 41 ، المعدل و المتمم.

4. المرسوم التنفيذي رقم 60-266 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 1990 ، المتعلق بضمان المنتوجات و الخدمات ، الجريدة الرسمية ، العدد 40 ، الصادرة بتاريخ 19 سبتمبر 1990

5. المرسوم التنفيذي رقم 93-329 ، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك ، الجريدة الرسمية ، العدد 86 ، الصادرة في 28 ديسمبر 1993.

6. المرسوم التنفيذي رقم 10-288 ، المؤرخ في 14 نوفمبر 2010 ، يتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع.

7. المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المؤرخ في 23 جمادى الأول 1438 ، الموافق لـ 20 فيفري 2017 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

ثانيا: المصادر من الكتب.

1. أحسن بوسقيعة ، التشريع الجمركي مدعم بالاجتهاد القضائي ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، طبعة 2 ، 2001.

2. أحسن بوسقيعة ، قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية ، طبعة 8 ، برتي للنشر ، الجزائر ، 2018.

ثالثا: الكتب.

1. إبراهيم يحي ، التجارة الالكترونية ، مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، طبعة 1 ، 2005.

2. العياشي زرزار ،كريمة عياد ، استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية و دورها في دعم الميزة التنافسية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2016.

3. احمد بورزق ، التجارة الالكترونية في الجزائر بين النص و التطبيق ، ألفا للتوثيق ، عمان ، الأردن ، طبعة 1 ،2020.

4. أسامة احمد بدر ، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2005.

5. ج . بار كلود ، ترجمة العيد سعادنا ، مدخل في القانون الجمركي ، دار الخدمات التجارية الجمركية و الاستثمار ، الجزائر ، 2009.

6. سعد غالب ياسين ، الإدارة الالكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010.

رابعا: المجلات.

1. إبراهيم كامل الشوابكة ، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية ، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون ، المجلد رقم 34 ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن ، 2007.

2. رأفت رضوان ، رشا عوض ، ولاء الحسيني ، الضرائب في عالم الأعمال الالكترونية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 2 ، الكويت ، يونيو 2000.

3. شفيقة حني ، عبد الوهاب دادان ، التهامي طواهر محمد ، تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، مجلد 5 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2003.

4. عبد القادر بوعزة ، نرجس حميمش ، نحو حل جباية التجارة الالكترونية في إطار الجهود الدولية ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2017.

5. عبد القادر حليس ، الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية) ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد 7 ، العدد 2 ، 2021.

6. عواد قبس ، حسن ، مشكلات فرض و تحصيل الضرائب على عقود التجارة الالكترونية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 12 ، العدد 43 ، جامعة الموصل ، العراق ، 2010.

7 . عيسى بوراوي ، عمار ميلودي ، التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقضة الإستراتيجية ، دراسة حالة الجمارك الجزائرية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد 8 ، ديسمبر 2017.

8 . فريدة رابحي ، الحاج علي بدر الدين ، النظام المعلوماتي الجديد ،كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2023.

9 . وهيبة حارش ، سمير يوسف خوجة ، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية و معوقاتها في الإدارة الجزائرية ، مجلة رؤى المعرفية و الحضرية ، العدد 2 ، ديسمبر 2021.

10 . يوسف حاج سعيد، رابحي بوعبد الله، دراسة تحليلية للأحكام الجبائية المفروضة على التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

11. المنشور رقم 1520، المعدل والمتمم للمنشور رقم 07، المتعلق بتنظيم مسار التصريح المفصل وأرشفته.

خامسا: المذكرات.

1. أسامة غلاني، دور رقمنة الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، اختصاص مالية و تجارة دولية، قالمة، 2024.2023.

2. نوري محمد، المعالجة الجمركية للمنتوج المستورد بين الحماية والتبادل الحر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تيارت، 2023.2022.

3. الحاج شاوي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016.2015.

4. أمل التباني، سعدة مريمدة، واقع ومستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1994، 2020.2019.

5 . ثيزيريبطاطاش ، عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2018–2019.

6 . جيهان الأطرش، خديجة أحمد، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب الوادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، 2021.2022.

7 . حليمة غاشي، دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015.2016.

8 . خالد طيهار، حماية المستهلك الالكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.2019.

9 . رحيمة معمري، أثر التجارة الالكترونية على التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.2018.

10 . سارة جميات، دور إدارة الجمارك في تحسين قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.2018.

11 . سعد لحسن، عبد المنعم شراد، دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022.2023.

12 . سمرة بوخاري، الضمانات القانونية للمستهلك الالكتروني في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019.2020.

13 . عبد الحليم بشار، الإجراءات الجمركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019.2020.

14 . عماد الدين بن يحي، مهدي بلعزلة، دور رقمنة قطاع الجمارك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2022.2023.

15 . كريم بوعلاق، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الجمركي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020.2021.

16 . محمد بن فايزة، النظام الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية . حالة الجزائر . رسالة ماجستير، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 1999.2000.

17 . نادين بريكي، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2022.2023.

18 . أميرة زغداني، مروة حمدون، إدارة إجراءات الجمارك سلع وخدمات، تقرير التربص لنيل شهادة ليسانس في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس 2020.

سادسا: المحاضرات.

1. أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص الإدارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2021.2022

2. ليلى لبيض، ملخص محاضرات القانون الجمركي لطلبة ماستر 1 قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2023.

جدول المحتويات

مقدمة:..... 2

الفصل الأل: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية و قانون الجمارك

تمهيد..... 6

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية..... 7

المطلب الأول: تعريف وخصائص التجارة الالكترونية..... 7

الفرع الأول: تعريف التجارة الالكترونية..... 7

الفرع الثاني: خصائص التجارة الالكترونية..... 9

المطلب الثاني: المشاركون الرئيسيون في التجارة الالكترونية.....10

الفرع الأول: مفهوم المورد الالكتروني.....10

الفرع الثاني: مفهوم المستهلك الالكتروني.....12

الفرع الثالث: مهام المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني.....15

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية.....15

الفرع الأول: مزايا التجارة الالكترونية.....15

الفرع الثاني: عيوب التجارة الالكترونية.....17

المبحث الثاني: ماهية قانون الجمارك.....19

المطلب الأول: مفهوم قانون الجمارك.....19

الفرع الأول: تعريف قانون الجمارك.....19

الفرع الثاني: تمييز قانون الجمارك في التجارة الالكترونية عن قانون الجمارك التقليدي.23

الفرع الثالث: مهام الجمارك في ظل التجارة الالكترونية 25

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الجمارك.....27

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية.....27

الفرع الثاني: مهام إدارة الجمارك 28

الفرع الثالث: تنظيم إدارة الجمارك.....31

المطلب الثالث: وسائل إدارة الجمارك ونشاطها.....33

الفرع الأول: وسائل إدارة الجمارك 33

الفرع الثاني: مجال نشاط إدارة الجمارك.....35

خلاصة الفصل الأول:.....37

الفصل الثاني: جوانب تأثير التجارة الالكترونية على قانون الجمارك

تمهيد 39

المبحث الأول: الأساليب المستحدثة في إدارة الجمارك للتعامل مع التجارة الالكترونية 40

المطلب الأول: رقمنه الإدارة الجمركية كسبيل لمواكبة التجارة الالكترونية 40

الفرع الأول: تعريف رقمنه الإدارة الجمركية 40

الفرع الثاني: متطلبات رقمنة الإدارة الجمركية.....41

المطلب الثاني: الإجراءات الجمركية الالكترونية.....45

الفرع الأول: إعداد التصريح المفصل.....45

الفرع الثاني: اكتتاب التصريح بالطريق الالكتروني.....48

الفرع الثالث: عملية الفحص والمراقبة.....48

المطلب الثالث: تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة الالكترونية.....51

الفرع الأول: الحقوق والرسوم الجمركية.....51

الفرع الثاني: التحصيل الالكتروني للرسوم والحقوق الجمركية.....52

الفرع الثالث: مقارنة بين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية والتجارة الالكترونية:.....52

المبحث الثاني: المعالجة الجمركية للتجارة الالكترونية 57

المطلب الأول: الضرائب الجمركية على التجارة الالكترونية.....57

الفرع الأول: الضرائب المقترح فرضها على التجارة الالكترونية 57

الفرع الثاني:أساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية والالكترونية لدى الجمارك ..59

المطلب الثاني: عوائق التجارة الالكترونية لدى إدارة الجمارك.....63

الفرع الأول: من حيث العوائق الإدارية الالكترونية.....63

الفرع الثاني: العوائق الثقافية والأمنية الالكترونية.....64

الفرع الثالث: من حيث تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية 65

المطلب الثالث: تقييم الخدمات الجمركية في التجارة الالكترونية.....66

الفرع الأول: ايجابيات الخدمات الجمركية في التجارة الالكترونية 66

الفرع الثاني: سلبيات تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية.....67

خلاصة الفصل الثاني: 69

الخاتمة:.....71

قائمة المصادر والمراجع:.....73

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية في الجزائر	8
02	جدول مقارنة بين قانون الجمارك التقليدي و قانون الجمارك في ضل التجارة الالكترونية	26
03	جدول يوضح الفرق بين اجراءات الجمارك في التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية	50
04	أوجه الشبه و الاختلاف في تحصيل الرسوم الجمركية في التجارة العادية و التجارة الالكترونية في الجزائر	56
05	جدول يوضح الفرق بين اساليب المعاملات التجارية في التجارة التقليدية و التجارة الالكترونية لدى الجمارك الجزائرية	62

الملخص :

نلخص دراسة هذا الموضوع من التعرف على الأثر الكبير الذي أثرته التجارة الالكترونية على قانون الجمارك وأن التجارة الالكترونية وقانون الجمارك وجهان لعملة واحدة ، بحيث لا يمكن دراسة كل على حدا.

إن التجارة الالكترونية تشكل تحديا كبيرا لقانون الجمارك الجزائري ، ولكنها في نفس الوقت تقدم فرصا هائلة لتعزيز التجارة وتنويع الاقتصاد الوطني ، ولذلك وجب اتخاذ خطوات سريعة لتحديث التشريعات الجمركية وتعزيز قدرات الإدارة العامة للجمارك لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

خلال دراستنا لهذا الموضوع نجد أن النتائج المتوصل إليها في تأثير التجارة الالكترونية على قانون الجمارك الجزائري، بحيث توصلنا إلى أنه للتجارة الالكترونية تأثيرا عميقا على قانون الجمارك الجزائري .

الكلمات المفتاحية : التجارة الإلكترونية، قانون الجمارك، الجمارك الجزائرية، الاقتصاد الوطني.

Abstract:

We summarize the study of this topic by identifying the great impact that e-commerce has had on customs law and that e-commerce and customs law are two sides of the same coin, so that each cannot be studied separately.

E-commerce poses a major challenge to Algerian customs law, but at the same time it provides tremendous opportunities to enhance trade and diversify the national economy, and therefore it is necessary to take rapid steps to update customs legislation and enhance the capabilities of the General Administration of Customs to keep pace with the rapid developments in this field.

During our study of this topic, we find that the results reached in the impact of e-commerce on Algerian customs law, so that we concluded that e-commerce has a profound impact on Algerian customs law.

Keywords: e-commerce, customs law, Algerian customs, national economy.